الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

فَسْخُ النِكَاحِ للضررِ في النظامِ السعودي: ضوابطهُ وأثره

بحث تخرج

إعداد

نازك عبد المحمود آدم عبد الله

الرقم الأكاديمي: 201088

مقدم إلى الأكاديمية العربية الدولية كلية القانون

لاستكمال متطلبات التخرج ونيل درجة البكالوريوس

تخصص القانون

٢٠٢٤-٢٠٢٥م

إهداء

إلى نفسي ..... الروح الطيبة التي سعت وبذلت الكثير حتى تحقق حلمًا

إلى أمي.... التي كانت خير وطنٍ، منبع حناني وأول ملهمة ورفيقة

إلى أبي .... الذي كان سندي ومشجعي حتى أنال علمًا نافعًا

إلى اصحابي... لم تكونوا فقط أصحابي، بل كنتم العائلة التي رافقتني في دربي

وإلى جميع من ساهم في رحلتنا التعليمية في الأكاديمية العربية الدولية أهديكم هذا البحث النافع بإذن الله تعالى

AIACADEMY.INFO

شكر

الحمد لله، الذي هدانا للإيمان، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. الحمد لله الذي علَّم بالقلم، وعلَّم الإنسان ما لم يعلم.

شكرًا لخالقي، وبارئي، ومصوري، على نعمه، وعلى منِّه، وكرمه، وجوده عليّ، وما توفيقي إلا به.

شكرًا لروحي، على ما بذلت من بذل، وما عملت من عمل، من بعد فضل خالقي، حتى تنال من العلم النافع.

شكرًا لأمي، مربيتي، ومعلمتي الأولى، خير صاحبة، ورفيقة، وحبيبة، على كل صوت عطوف، وكل لمسة دافئة.

شكرًا لأبي، أول سند في حياتي، وخير مشجع، ومحفز، على كل كسب دؤوب، لأحصل علمًا أنتفع به، وأنفع به المسلمين.

الفهرس

الإهداء i
الشكر ii
الملخص vi
المقدمة 1
مشكلة البحث 1
تساؤلات البحث 1
فرضيات البحث 1
أهداف البحث 2
أهمية البحث 2
منهج البحث 2
الباب الأول: الإطار النظري لفسخ عقد النكاح 4
الفصل الأول: التعريفات الأساسية لفسخ عقد النكاح 5
المبحث الأول: التعريف اللغوي 5
المبحث الثاني: التعريف الاصطلاحي 5
الفصل الثاني: أنواع الفرقة بين الزوجين 7
المبحث الأول: الطلاق 7
المبحث الثاني: الخلع 9
المبحث الثالث: الفسخ 10
المبحث الرابع: اللعان 10
المبحث الخامس: وفاة أحد الزوجين 13
الفصل الثالث: الأسباب المؤدية إلى فسخ عقد النكاح 14
المبحث الأول: الضرر 14
المبحث الثاني: الإعسار 14
المبحث الثالث: الغيبة 15
المبحث الرابع: العيب 15
الفصل الرابع: الضوابط الشرعية والنظامية لفسخ عقد النكاح 17
المبحث الأول: الضوابط الشرعية 17
المبحث الثاني: الضوابط النظامية 17
الفصل الخامس: المشروعية الفقهية والنظامية لفسخ عقد النكاح 18
المبحث الأول: المشروعية الفقهية لفسخ عقد النكاح 18
المبحث الثاني: المشروعية النظامية لفسخ عقد النكاح 18
الفصل السادس: الآثار المترتبة على فسخ عقد النكاح 19

المبحث الأول: العدة 19
المبحث الثاني: النفقة 19
المبحث الثالث: الحضانة 19
الفصل السابع: فسخ النكاح بين النظام السعودي والفقه الحنبلي 21
المبحث الأول: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والمذهب الحنبلي 21
الباب الثاني: نظرية الضرر كأساس لفسخ عقد النكاح 22
الفصل الأول: ماهية الضرر 23
المبحث الأول: تعريف الضرر لغة 23
المبحث الثاني: تعريف الضرر اصطلاحًا 23
الفصل الثاني: صور الضرر المسوغ للفسخ 24
المبحث الأول: الضرر المادي 24
المبحث الثاني: الضرر المعنوي 24
الفصل الثالث: الأحكام المرتبطة بالضرر 25
المبحث الأول: المسؤولية عن الفعل الضار 25
الباب الثالث: الإطار التطبيقي لفسخ عقد النكاح في النظام القضائي السعودي 27
الفصل الأول: الإجراءات القضائية المتبعة 28
المبحث الأول: سير الدعوى في المحاكم الشرعية 28
المبحث الثاني: المدد الزمنية للفصل في النزاعات 28
الفصل الثاني: الأنظمة واللوائح المنظمة 29
المبحث الأول: وضوح الأنظمة في فسخ النكاح للضرر 29
المبحث الثاني: الضمانات المقررة لحماية الحقوق 29
الفصل الثالث: وسائل إثبات الضرر أمام القضاء 30
المبحث الأول: وسائل الإثبات التقليدية 30
المبحث الثاني: الوسائل الإلكترونية للإثبات في النظام السعودي 31
الفصل الرابع: لجان الصلح ودورها في قضايا فسخ النكاح 33
المبحث الأول: دور لجان الصلح 33
المبحث الثاني: التحديات والحاجة للتطوير 33
الفصل الخامس أحكام المحاكم السعودية في قضايا فسخ النكاح 35
المبحث الأول: السوابق القضائية 35
الفصل السادس: دور النظام القضائي في استقرار الأسرة 36
المبحث الأول: الحضانة وإسنادها للأصلح 36
المبحث الثاني: تعويض الضرر المادي والمعنوي 36
الخاتمة 38

المراجع 39

الملخص

يُعد عقد النكاح من أهم العقود في المجتمع، إذ أولت الشريعة الإسلامية اهتمامًا بالغًا بحمايته، غير أنه كسائر العقود قد تعتريه عوارض تؤدي إلى فسخه، بما يترتب عليه من آثار تمس الزوجين والأسرة والمجتمع. وتتمثل مشكلة البحث في بيان ضوابط فسخ النكاح وأسبابه وآثاره، وما يرتبط بذلك من إشكالات نظامية واجتماعية. ويهدف البحث إلى إبراز الأسس الشرعية والنظامية للفسخ وبيان نتائجه، مع التركيز على الدور الوقائي والعلاجي الذي تؤديه لجان الصلح.

اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال عرض النصوص الشرعية والنظامية وتحليلها، والرجوع إلى التطبيقات القضائية والدراسات الأكاديمية في فقه الأسرة، والاستفادة من المصادر النظامية والمعاجم والكتب الإلكترونية والمواقع الفقهية المتخصصة.

توصل البحث إلى نتائج أبرزها أن الفسخ يستند إلى نظرية الضرر، ويترتب عليه آثار مهمة تتعلق بالحقوق الزوجية والنفقة والحضانة، كما للجانب الإجرائي دور بارز في الحد من النزاعات عبر لجان الصلح.

وبعد دراسة النتائج، خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات، من بينها إنشاء مراكز للتوعية القانونية بأحكام الأسرة، وإجراء فحوصات شاملة قبل الزواج، وتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في لجان الصلح القضائي على مهارات الإصلاح الأسري، إضافة إلى إنشاء مراكز للإصلاح والتحكيم الأسري، بهدف تعزيز سرعة الإجراءات وترسيخ الاستقرار الأسري.

الكلمات المفتاحية: فسخ النكاح، الفرقة بين الزوجين، نظرية الضرر، التعويض عن الضرر، الأنظمة القضائية، لجان الصلح القضائي، فقه الأسرة، وسائل الإثبات.

المقدمة

مشكلة البحث

يُعدُّ عقد النكاح من أوثق العقود وأجلها فقهاً وقانوناً لما يعقبه من ثمرات حسنة تتجلى في: تحقيق العفة، وبناء أسرة مستقرة وسليمة، وتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي.

وقد اعتنى به الشرع الحكيم على حال العقود الأخرى، ونظمت له المحاكم أحكاماً لحمايته وضمان استمراره، ولكن كما هو الشأن في باقي العقود قد تنشأ فيه نزاعات وخلافات تعيق استمراره وتجبر أحد الزوجين على فسخ عقد النكاح لما لحقه من أضرار، جسدية كانت أو معنوية.

على الرغم من فعالية الأنظمة واللوائح المكتوبة، والإجراءات المتبعة إلا أن هناك بعض من المعضلات التي تواجه الأطراف وتبرز في:

1. صعوبة إثبات الأضرار ماديةً كانت أو معنويةً.
2. قلة الوعي والجهل حول الأسباب الشرعية والقانونية المجيزة للفسخ.
3. عدم اللجوء إلى القضاء لفسخ النكاح عند وقوع الأضرار خوفاً من رد الدعوى.
4. رفض الأطراف للصلح القضائي.

تساؤلات البحث

وهنا تظهر تساؤلات البحث التالية:

1. ما مدى سهولة تطبيق إجراءات فسخ النكاح في المحاكم السعودية؟
2. ما مستوى وضوح الأنظمة واللوائح المتعلقة بفسخ النكاح للضرر في نظام الأحوال الشخصية السعودي؟
3. ما هو دور الأنظمة القضائية السعودية في ضمان حقوق الطرف المتضرر عند فسخ النكاح؟
4. هل المدد الزمنية للفصل في النزاع ملائمة للأطراف خاصة للطرف المتضرر؟
5. هل تمكن القضاء السعودي من حصر جميع الأضرار المتوقعة التي تجيز للمتضرر فسخ النكاح؟
6. ما هي طرق الإثبات التي أقرها النظام لإثبات الأضرار المتعلقة بفسخ النكاح وهل هي كافية لحماية حق المضرور؟
7. ما مدى كفاءة الإجراءات المتبعة في لجان الصلح القضائية؟
8. إلى أي حد ساهم نظام الأحوال الشخصية الجديد على زيادة استقرار الأسر السعودية؟

فرضيات البحث

1. الإجراءات المتبعة لفسخ النكاح في المحاكم السعودية معقدة وتستغرق فترات زمنية مطولة.
2. الأنظمة واللوائح المتعلقة بفسخ النكاح للضرر في نظام الأحوال الشخصية السعودي واضحة في مختلف الجوانب.
3. المدد الزمنية للفصل في النزاع غير ملائمة للطرف المتضرر.
4. تضمن الأنظمة القضائية السعودية حقوق المتضرر بما في ذلك التعويض عن الضرر المادي والمعنوي، وإسناد الحضانة لمستحقيها، وضمان الحقوق المتعلقة بالمهر.

5. يقر نظام الإثبات السعودي المتعلق بالأحوال الشخصية بإثبات الوقائع المتنازع عليها بجميع طرق الإثبات بما في ذلك الوسائل الإلكترونية.
6. لم يتمكن القضاء السعودي من حصر جميع الأضرار المتوقعة التي تجيز فسخ النكاح.
7. الإجراءات المتبعة في لجان الصلح القضائية تحتاج إلى المراجعة والتطوير.
8. ساهم نظام الأحوال الشخصية السعودي في استقرار كثير من الأسر السعودية، ومن أبرز مظاهره حرصه على إسناد الحضانة للطرف الأصلح.

أهداف البحث

1. بيان الأطر النظرية والتطبيقية لفسخ النكاح بسبب الضرر، وذلك من خلال استعراض الخلفيات الفقهية والنظامية التي تؤسس لهذا النوع من الفسخ.
2. توضيح المفاهيم العامة المتعلقة بفسخ النكاح، وبيان الفروق الجوهرية بينه وبين المفاهيم القريبة كالتطليق والخلع.
3. دراسة موقف الشريعة الإسلامية والقضاء السعودي من فسخ النكاح للضرر، وتحليل أبرز الاجتهادات الفقهية والأحكام القضائية ذات العلاقة.
4. فهم وتحليل الأنظمة واللوائح القضائية السعودية التي تنظّم فسخ النكاح بسبب الضرر، ومدى كفايتها في تحقيق العدالة وحماية الأسرة.
5. الإسهام في رفع الوعي القانوني لدى الأسر السعودية بأحكام فسخ النكاح للضرر، بما يضمن الوصول إلى حلول شرعية وقانونية تحفظ الحقوق وتُقلّل من النزاعات الأسرية.

أهمية البحث

1. التعريف بفسخ النكاح وضوابطه وأحكامه.
2. توضيح المقصود بالضرر وحدوده وإثباته، في النظام السعودي والفقه الإسلامي.
3. التعرف على مشروعية فسخ النكاح للضرر.
4. التعرف على آثار فسخ عقد النكاح.
5. التمييز بين الضرر المعتبر والضرر غير المعتبر.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم بوصف ظاهرة فسخ النكاح للضرر كما وردت في الأنظمة القضائية السعودية والفقه الإسلامي، مع تحليل الجوانب النظرية والتطبيقية المرتبطة بها. ويتناول البحث المفاهيم العامة لفسخ النكاح، ويُبرز الأسباب المسوغة له، ثم يربط بينها وبين طرق الإثبات المتبعة في نظام الإثبات السعودي، لتحديد مدى كفايتها في إثبات الضرر الموجب للفسخ.

كما يستعرض البحث التطبيقات القضائية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، لا سيّما دور لجان الصلح القضائية في السعي للإصلاح بين الزوجين، مع مناقشة أبرز التحديات التي تواجه القضاء السعودي في هذا المجال.

وقد تم اختيار هذا المنهج لكونه الأنسب لطبيعة الموضوع النظرية والعملية، كما يُمكّن القارئ من الإلمام بجوانب البحث المختلفة وربطها بأسلوب علمي دقيق وسلس.

وقد استند البحث في إعداده إلى عدد من المصادر الشرعية والقانونية المعتمدة، من أبرزها: القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والأنظمة القضائية واللوائح التنفيذية في المملكة العربية السعودية، والمواقع القضائية الرسمية، والمجلات العلمية المحكمة، والدراسات الأكاديمية، والرسائل الجامعية المعتمدة، والكتب الفقهية المتخصصة في فقه الأسرة.

الباب الأول: الإطار النظري لفسخ عقد النكاح

الفصل الأول: التعريفات الأساسية لفسخ عقد النكاح

المبحث الأول: التعريف اللغوي

"والمراد بالفسخ هنا لغة: هو النقص أو التفريق، وجاء في تاج العروس شرح القاموس للزبيدي أن الفسخ في اللغة هو: الضعف في العقل والبدن، والجهل، والطرح، وإفساد الرأي، والفسخ: النقض، فسخ الشيء يفسخه فسخاً فانفسخ: نقضه فانتقض، والفسخ: التفريق، وقد فسخ الشيء: إذا فرقه.

ومن المجاز: انفسخ العزم والبيع والنكاح: انتقض، وقد فسخه: إذا نقضه، وفي الحديث: كان فسخ الحج رخصة لأصحاب النبي صلّى الله عليه وسلم:

وهو أن يكون نوى الحج أولاً، ثم يبطله وينقضه، ويجعله عمرة، ويحل، ثم يعود يحرم بحجة، وهو التمتع أو قريب منه". (الزبيدي، 2001).

إذن فالفسخ يدل في اللغة على عدة معانٍ:

أولًا: الضعف: "ضَعف الرَّأْيِ، وَالعَقْلِ، وَالعَزْمِ، والبَدَنِ". (الطويرش، د.ت؛ معجم المعاني، د.ت).

ثانيًا: النقض: "وهو الهدم والإفساد، ومنه نقض الوضوء أي إبطاله وافساده، فهو ناقض والجمع نواقض؛ أيضا نقض حكم الحاكم أي إبطاله". (معجم المعاني، د.ت).

رابعًا: الطرح: وتعني الإبعاد والإلقاء. يقال:"طرحتُ النوى، أو طرح عليه البِساط". (معجم المعاني، د.ت).

خامسًا: فساد الرأي: "وقد فسخ رأيه، كفرح. فسخا فهو فسخ: فسد وفسخه فسخا: أفسده". (الطويرش، د.ت).

سادسًا: الجهل: "وهو يرجع إلى ضعف العقل". (الطويرش، د.ت).

المبحث الثاني: التعريف الاصطلاحي

تعددت التعريفات الاصطلاحية لفسخ النكاح، غير أنها اتفقت جميعًا على أن الفسخ لا يكون إلا بحكم قضائي.

جاء في نظام الأحوال الشخصية السعودي الصادر بمرسوم ملكي عام ٢٠٢٢ على أن:

"كل تفريق بحكم قضائي يُعد فسخًا، وتكون فرقة بائنة بينونة صغرى، ولا تُحسب من التطليقات الثلاث."

(نظام الأحوال الشخصية، المادة 103، 2022).

وأورد فقهاء الشريعة الإسلامية تعريفات عديدة لفسخ عقد النكاح نذكر منها ما يلي:

1. "نقض عقد الزوجية بسبب خلل وقع فيه وقت عقده، أو بسبب خلل طرأ عليه يمنع من بقائه واستمراره".

(البطي، 2017).

2. " رفع، وحل عصمة عقد النكاح من أصله وكأنه لم يكن، من غير طلاق ولا عوض لشرط أو عيب، ويكون بحكم قضائي بلا عوض. ".

(المطلق، 2022).

3. "زوال رابطة العقد بين الزوجين بحكم القاضي، ويصير كل منهما أجنبياً بالنسبة للآخر"(الزحيلي، 1997).

4. "قال الإمام الشافعي: «كل ما حُكِمَ فيه بالفرقة، ولم ينطق بها الزوج، ولم يردها ... فهذه فرقة لا تُسمَى طلاقاً»"(الشافعي، 2009).

5."رفع القيد من أصله وجعله كأن لم يكن، وقيل هو حل ارتباط المعقود وقلب كل واحد من العوضين لصاحبه". (المطلق، 2022).

مما سبق، يتبيّن لنا تعريف فسخ عقد النكاح استنادًا إلى نظام الأحوال الشخصية الجديد، وأقوال فقهاء الشريعة والقانون، وهو:

فسخ عقد النكاح: هو نقض رابطة الزوجية، وإعادة العقد إلى حالته الأصلية كأن لم يكن، وذلك عند تعذّر استمرار العشرة بين الزوجين، وفقًا للمسوغات الشرعية والقانونية، وبحكم صادر من القاضي، بحيث يُصبح كلٌّ من الزوجين أجنبيًا عن الآخر، ويترتب عليه انقطاع جميع آثار الزواج، دون أن يُعدّ من التطليقات الثلاث.

الفصل الثاني: أنواع الفُرقة بين الزوجين

المبحث الأول: الطلاق

الطلاق لغةً هو: هو الترك والتخلية والإبعاد والتسريح. فيقال: أُطلق سراح الرجل، وسرحَ الرجلُ امرأته. (الجليل،2014؛ معجم المعاني، د.ت).

الطلاق اصطلاحًا: هو حل عقد النكاح بلفظ صريح أو كناية يلقيه الزوج بنية إنهاء الزواج. (الحمد، د.ت).

الطلاق فقهًا: "حلُّ قيد النكاح كله أو بعضه". (الجليل، 2014).

الطلاق قانونًا: "حل عقد الزواج بإرادة الزوج باللفظ الدال عليه". (معجم المعاني. د.ت).

شرع الله الطلاق وأباحه لأسباب منها: تعذر استمرار الحياة الزوجية، وعند وقوع الشقاق والنزاع بين الزوجين وتعذر الإصلاح بينهما، إذن فالطلاق مباح، ولكن تركه أولى.

فالأدلة على مشروعيته كثيرة وثابتة في القرآن الكريم والسنة المطهرة:

1. فمن القرآن الكريم:

(الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ...). (البقرة، الآية: 229).

(يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة). (الطلاق، الآية: 1).

(لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة...). (البقرة، الآية: 236).

(وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا). (النساء، الآية: 130).

2. ومن السنة النبوية:

في حديث ابن عمر "(أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ، فَسَأَلَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ عن ذلكَ، فَقالَ له رَسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ: مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكْهَا حتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وإنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ العِدَّةُ الَّتي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ)." (شاكر، 1995).

"[وفي رواية]: (أنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً له وَهي حَائِضٌ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فأمَرَهُ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، ثُمَّ يُمْسِكَهَا حتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ عِنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْهِلَهَا حتَّى تَطْهُرَ مِن حَيْضَتِهَا، فإنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا حِينَ تَطْهُرُ مِن قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا، فَتِلْكَ العِدَّةُ الَّتي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ).[وفي رواية]: (وَكانَ عبدُ اللهِ إذَا سُئِلَ عن ذلكَ، قالَ لأَحَدِهِمْ: أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فإنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ أَمَرَنِي بهذا، وإنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْكَ حتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيما أَمَرَكَ مِن طَلَاقِ امْرَأَتِكَ)."

(مسلم، 1955).

للطلاق عدة تقسيمات تناولها الفقهاء في كتبهم، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

1. من حيث الجواز أو الحظر:

الطلاق السُّني: هو أن يُطلّق الرجل زوجته طلقة واحدة في طُهرٍ لم يجامعها فيه، أو في حال حملها. ويُعد هذا الطلاق موافقًا للشريعة

الطلاق البدعي: هو أن يُطلّق الرجل زوجته بطريقة مخالفة لأحكام الشريعة، كأن يُطلّقها في طُهرٍ جامعها فيه، أو في أثناء الحيض أو النفاس.

2. من حيث اللفظ:

الطلاق الصريح: هو ما ورد بلفظ واضح لا يحتمل إلا الطلاق، مثل قوله: "أنتِ طالق"، أو "مطلقة"، أو "تُطلَّقين".

الطلاق بالكناية: هو ما جاء بلفظ غير صريح، ويحتمل الطلاق وغيره، كقوله: "فارقتك"، أو "الحقي بأهلك"، ويُشترط فيه نية الطلاق.

3. من حيث الأثر المترتب عليه:

الطلاق الرجعي: وهو الطلاق الذي يملك فيه الزوج حق مراجعة زوجته ما دامت في العدة، ويقع عند الطلقة الأولى أو الثانية.

الطلاق البائن: وهو الطلاق الذي لا يملك فيه الزوج حق الرجعة، ويكون بائناً بينونة صغرى بعد الطلقة الثالثة، أو في بعض الحالات الخاصة.

4. من حيث التعليق والتنجيز:

الطلاق المنجز (الناجز): هو الطلاق الذي يُوقعه الزوج مباشرة دون أن يربطه بشرط، كقوله: "أنتِ طالق".

الطلاق المعلق: هو الذي يُربط بشرط معين، ويقع الطلاق عند تحقق هذا الشرط، مثل قوله: "أنتِ طالق طلقتين إذا خرجتِ من المنزل دون إذني".

وهذا كما شرحه الشيخ مرعي في كتابه أنواع الطلاق، وأورد أنواعها من حيث سنة الطلاق وبدعته، وتعليق الطلاق لزمن أو تنجيزه، وصريحه وكنايته وبينها كما يلي:

1. الأصل في الطلاق أن يوقعه الرجل مرة واحدة، وأن يكون في طهرٍ لم يجامع فيه زوجته. أما إن طلّقها في حال جماع، أو في زمن الحيض أو النفاس، أو جمع الثلاث في لفظٍ واحد، فهو طلاق محرَّم ومع ذلك يقع.

2. الطلاق باللفظ الصريح كلفظ "أنتِ طالق" يقع ولو لم يقصد الطلاق حقيقة، سواء قاله هازلاً أو لاعبًا. أما إن استعمل ألفاظ الكناية، فلا يقع الطلاق إلا إذا نوى به الطلاق، لعدم صراحة اللفظ.

3. الطلاق المعلق على شرط يقع عند تحقق الشرط فقط، ولا يقع قبله. أما الطلاق المنجّز (الحالّ غير المعلق) فيقع فورًا بمجرد صدور اللفظ.

(الإسلام سؤال وجواب، 2019؛ الكرمي، 2004).

وبناءً على ما سبق، نستخلص أن الطلاق في الاصطلاح الشرعي، فهو: حلُّ عقد النكاح كليًا أو جزئيًا من قِبل الزوج، أو من ينوب عنه، وفق ضوابط شرعية.

وفقًا لنظام الأحوال الشخصية السعودي، يُعرف الطلاق بأنه وسيلة قانونية لإنهاء العلاقة الزوجية، وقد ورد هذا التعريف بصيغة موجزة تتوافق مع النظام المعاصر.

وللطلاق عدة أحكام شرعية تتنوع بحسب حال الزوجين وسبب الطلاق، ومنها:

1. الإباحة
2. الكراهة
3. التحريم
4. الاستحباب
5. الوجوب

ويرى جمهور أهل العلم إلى أن الطلاق مكروه إذا لم تكن هناك حاجة معتبرة شرعًا، لما له من أثر سلبي على الأسرة والمجتمع.

ويُعد الطلاق مشروعًا بنصوص صريحة من القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث وردت آيات عديدة تُبيّن أحكام الطلاق، منها:

1. سورة البقرة
2. سورة النساء
3. سورة الطلاق

كما ثبتت مشروعيته في السنة النبوية، ومن ذلك حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، الوارد في "صحيح مسلم" وغيره، والذي يدل على وقوع الطلاق مع بيان حال الزوجة.

أما من حيث أنواع الطلاق وتقسيماته الفقهية، فقد قسّمه العلماء إلى أربعة أقسام رئيسية، هي:

1. من حيث الجواز أو الحظر (طلاق سُنّي وطلاق بدعي).
2. من حيث الصيغة (صريح وكناية).
3. من حيث الأثر المترتب عليه (رجعي أو بائن).
4. من حيث التعليق أو التنجيز (منجز أو معلّق على شرط).

المبحث الثاني: الخلع

الخلع في اللغة: خَلَع يَخلع خلعا فهو خالع ومخلوع وخليع. وتعني الإزالة، والإطلاق، والنقض.

مثاله: خالع الرجل زوجته، خلع الرجل بعيره (معجم المعاني، د.ت).

الخلع في الاصطلاح: الخلع هو حلُّ عقد النكاح بلفظ مخصوص، مقابل عوض تدفعه المرأة، وقيل: هو أن يطلّق الرجل زوجته على مالٍ تفتدي به نفسها (عبد الله، 2008).

الخلع في النظام السعودي: "الخلع هو فِراق بين الزوجين بطلب الزوجة وموافقة الزوج، مقابل عِوضٍ تبذله الزوجة أو غيرها". (نظام الأحوال الشخصية، المادة 95، 2022).

وقد شرع الله الخُلع في مواضع ثابتة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة:

- فمن القرآن الكريم:

(ولا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلا أَنْ يَخَافَا أَلا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ). (البقرة، الآية: 229).

- ومن الأدلة الثابتة في السنة:

" (أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس رضي الله عنه أتت النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس لا أعيب عليه في خلق ولا دين، ولكن أكره الكفر في الإسلام. فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: أتردين عليه حديقته؟. وكان قد أصدقها حديقة. قالت: نعم. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " اقبل الحديقة، وفارقها)".

(الدرر السنية، 2024، حديث رقم 5237، البخاري).

ومما سبق، يتضح أن الخُلع هو فِراقٌ بين الزوجين يتم بعِوَضٍ تدفعه الزوجة لزوجها، تفتدي به نفسها، وفق ما يتم التراضي عليه بين الطرفين، ويحوز ان يكون بأكثر من المهر أو بأقل منه.

لا يُعدّ الخُلع من جملة الطَّلَقات الثلاث، وإنّما يُعدّ فُرقة بَينونة صُغرى. ويرى الحنابلة أنّه فسخ لا طلاق، غير أنّ الحكم واحد في الحالتين؛ إذ لا يثبت للزوج حقّ الرجعة أثناء العِدّة، ولا تحلّ له الزوجة إلا بعقدٍ ومَهرٍ جديدين. (الهمام، 1970).

ثبت أن الخلع مشروع في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ومن أبرز الأدلة على مشروعيته حديث امرأة ثابت بن قيس رضي الله عنه، حين طلبت فِراق زوجها لكونها لا تُطيق العيش معه، وقالت: "إني لا أعيب عليه في خلق ولا دين، ولكن أكره الكفر بعد الإسلام"، فردّت إليه حديقته، ففارقها عليه. (ابن حجر العسقلاني، 1960).

المبحث الثالث: الفسخ

الفسخ هو: نقض عقد النكاح بحكم قضائي لخلل يمنع استمرار المعاشرة الزوجية.

(البطي، 2017؛ الإسلام سؤال وجواب، 2009).

ونصّ نظام الأحوال الشخصية على أنه: "تفريق بين الزوجين بحكم قضائي، يعدّ بينونة صغرى ولا يُحسب من الطلقات الثلاث". (المادة 103، 2022).

أحكام فسخ النكاح تتلخص موجزة في:

1. أسبابه: ضرر، عيب، علة، أو سوء عشرة.
2. يُعد بينونة صغرى، فلا مراجعة إلا بعقد ومهر جديدين.
3. لا يقع إلا بحكم القاضي.
4. قد يكون بعوض أو بغير عوض، إذا كان الضرر من الزوجة، تُلزم بعوض (إرجاع المهر أو بعضه).
5. للطرف المتضرر المطالبة بتعويض عن الأضرار المادية أو المعنوية وفق المسؤولية التقصيرية في نظام المعاملات المدنية.

المبحث الرابع: اللعان

اللِّعان في اللغة مأخوذ من اللعن، ويعني الطرد والإبعاد. ويُقال: لاعن الرجلُ امرأتَه، أي قذفها بالفجور. (مسلم، 1955؛ معجم المعاني، د.ت).

اللِّعان اصطلاحًا:" شَهاداتٌ مُؤكَّداتٌ بالأيمانِ، مَقرونةٌ باللَّعنِ مِن جِهةِ الزَّوجِ وبالغَضَبِ مِن جِهةِ الزَّوجةِ، قائِمةٌ مَقامَ حَدِّ القَذفِ في حَقِّ الزَّوجِ، ومَقامَ حَدِّ الزِّنا في حَقِّ الزَّوجةِ". (الدرر السنية، د.ت؛ الطيار وآخرون، 2011).

لم يعرف نظام الأحوال الشخصية اللِّعان ولكنه اكتفى بذكر الأحكام والأثار المتعلقة به وأرد منها ما يلي:

أولاً: المادة الثالثة والسبعون

" في الأحوال التي يثبت فيها نسب الولد بالولادة في عقد الزواج، فليس للرجل أن ينفي نسب الولد إليه إلا باللعان من خلال التقدم بدعوى، إذا توافر الشرطان الآتيان:

1. أن يتم تقديم الدعوى خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ علمه بالولادة.
2. ألا يتقدم النفي إقرار بأبوته صراحة أو ضمناً."

(نظام الأحوال الشخصية، المادة 73، 2022).

ثانيًا: المادة الرابعة والسبعون

1. "إذا رفعت دعوى لعان لنفي نسب الولد، فتنظر المحكمة فيها بعد إجراء فحص الحمض النووي بناءً على أمر المحكمة، إذا وافقت المرأة على إجرائه.

2. إذا لم توافق المرأة على إجراء فحص الحمض النووي، فتستكمل المحكمة النظر في دعوى اللعان بدونه.
3. يكون اللعان لنفي نسب الولد أمام المحكمة وفق الصيغة المقررة شرعاً، وإذا حلف الرجل أيمان اللعان وامتنعت المرأة عن أدائه، فتحكم المحكمة من دون أيمانها.

(نظام الأحوال الشخصية، المادة 74، 2022).

ثالثًا: المادة الخامسة والسبعون

"يترتب على اللعان -مع مراعاة نتيجة فحص الحمض النووي وفقاً لأحكام المادة (الرابعة والسبعين) من هذا النظام- انتفاء نسب الولد، ويثبت نسب الولد ولو بعد الحكم بنفيه إذا أكذب الرجل نفسه، ولا يقبل منه نفيه بعد ذلك."

(نظام الأحوال الشخصية، المادة 75، 2022).

رابعًا: المادة السادسة والسبعون

"تحصل الفرقة بين الزوجين في أي من الحالات الآتية:

1. الطلاق
2. الخُلع
3. فسخ عقد الزواج
4. وفاة أحد الزوجين
5. اللعان بين الزوجين"

(نظام الأحوال الشخصية، المادة 76، 2022).

دلت الأدلة الشرعية على مشروعية اللِّعان وبينت أحكامه في بعض المواضع القرآن الكريم والسنة النبوية:

1. فمن القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٥﴾ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٨﴾ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٩﴾.

(النور، الآيات 4- 9).

2. ومن السنة النبوية:

عن ابنِ عُمَرَ رضي اللهُ عنه قال: ((إنَّ أوَّلَ مَن سألَ عن ذلك فلانُ بنُ فلانٍ، قال: يا رَسولَ اللهِ، أرأيتَ أنْ لو وَجَد أحَدُنا امرأتَه على فاحِشةٍ: كيف يصنَعُ؟ إنْ تكلَّمَ تكلَّمَ بأمرٍ عَظيمٍ، وإنْ سكتَ سَكَتَ على مِثلِ ذلك! قال: فسَكَت النبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فلم يُجِبْه. فلمَّا كان بعد ذلك أتاه فقال: إنَّ الذي سألتُكَ عنه قد ابتُليتُ به! فأنزل اللهُ عزَّ وجَلَّ هؤلاءِ الآياتِ في سورةِ النُّورِ: وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ النور: 6 فتلاهُنَّ عليه ووعَظَه وذَكَّرَه، وأخبَرَه أنَّ عذابَ الدُّنيا أهوَنُ مِن عذابِ الآخرةِ. قال: لا، والذي بعَثَك بالحَقِّ ما كذَبْتُ عليها، ثمَّ دعاها فوعَظَها وذَكَّرَها، وأخبَرَها أنَّ عذابَ الدُّنيا أهوَنُ مِن عذابِ الآخرةِ. قالت: لا، والذي بعَثَك بالحَقِّ إنَّه لكاذِبٌ. فبدأ بالرجُلِ فشَهِدَ أربَعَ شَهاداتٍ باللهِ إنَّه لَمِنَ الصَّادِقينَ، والخامِسةَ أنَّ لَعنةَ اللهِ عليه إنْ كان مِنَ الكاذِبينَ. ثمَّ ثنَّى بالمرأةِ فشَهِدَت أربَعَ شَهاداتٍ باللهِ إنَّه لَمِنَ الكاذِبينَ، والخامِسةَ أنَّ غَضَبَ اللهِ عليها إنْ كان مِنَ الصَّادِقينَ. ثمَّ فَرَّق بينهما)).

(مسلم، حديث 1439، الدرر السنية، د.ت).

دل الحديث على وجوب إعمال النصوص الشرعية، وعرض التوبة على المذنبين، ولو رجع الزوج عما قاله عد له توبة. (العيد، 2025).

يتبيّن لنا مما سبق أن اللِّعان لغةً من اللَّعن، وهو الإبعاد والطرد، وهو مشتق من اللعن؛ لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة إن كان كاذبا. (الدرر السنية، د.ت؛ البهوتي،2011).

والفعل: لاعَنَ يُلاعِن، فهو مُلاعِن، واسم المفعول: مَلعون. (معجم المعاني، د.ت).

وأما من حيث الاصطلاح الفقهي، فهو: شهادات مؤكدات بأيمان من الجانبين مقرونة بلعن وغضب من دون وجود أربعة شهداء عدول، بصيغة مخصوصة شرعًا. (الدرر السنية، د.ت؛ البهوتي،2011).

وقيل: إن اللعان هو أن ينفي الرجل نسب ابنه عنه، وهذا القول الأخير هو ما اختاره النظام السعودي.

(نظام الأحوال الشخصية، المادة، 72، 2022).

إذن، فاللِّعان نوعان: لعان الزنا، ولعان نفي نسب الولد.

وصيغة اللعان: أن يشهد الزوج أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، ويَدرأ عنه العذاب – وهو حد القذف – بأن يقول في الخامسة:"أن لعنة الله عليَّ إن كنتُ من الكاذبين."

وتشهد الزوجة أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، وتدفع عنها العذاب – وهو هنا حد الرجم للمحصَنة، والجلد لغير المحصَنة – بأن تقول في الخامسة: "أن غضب الله عليَّ إن كان من الصادقين."

وذكرت الشريعة الإسلامية الغرّاء جميع الأحكام المتعلقة باللعان، كما أورد النظام السعودي عدة أحكام له، وخصّها بما يتعلق بثبوت النسب ونفيه.

(نظام الأحوال الشخصية، 2022؛ الدرر السنية، د.ت؛ الكرمي، 2004).

يترتب على اللعان سقوط حد الزنا عن الزوج، وانتفاء نسب الولد عنه، وثبوت حد القذف إن لم يلاعن، كما يسقط عن الزوجة حد الرجم إلا إذا نكلت فتُحد، وتَحرُم على زوجها حرمة مؤبدة، وهو محل خلاف عند أبي حنيفة، ويفرّق بينهما.

(ريان، 2005).

فالأحكام الفقهية للّعان شاملة، وتتَلخّص فيما يلي:

1. اللِّعان هو رمي الزوج زوجته بالفجور، ويكون من الزوج فقط.

ونقل في تعليل ذلك: إن المرأة عِرض زوجها، والرجل لا يرضى عليها قذفًا، فإذا قذفها يكون قذفه صحيحًا في غالب الأمر.

2. اللِّعان نوعان:

لعان الزنا، ولعان نفي النسب.

3. إذا لاعن الرجل امرأته، فُرِّق بينهما، ويحرم عليه نكاحها حرمة أبدية.

4. إذا رمى الزوج زوجته، حرم عليه جماعها حتى تحيض ويتبيّن عدم حملها.

5. كل تفريق يقع باللِّعان يُعد فسخًا، وليس طلاقًا.

6. إذا رمى الزوج زوجته، ثبت عليه حد القذف، إلا أن يأتي بالبينة، أو يُلاعِن.

وحد القذف هو: ثمانون جلدة.

7. يترتب على الملاعنة نفي نسب الولد، وإذا أقرّ الرجل بنسب ولده ولو طرفة عين، فليس له بعد ذلك نفيه.

(الدرر السنية، د.ت؛ الكرمي، 2004).

استمدّ النظام السعودي أحكامه من الشريعة الإسلامية، واعتمد التعريف الثاني للعان، وهو: نفي نسب الولد. وقد رتّب الأحكام النظامية المتعلقة بثبوت النسب ونفيه على النحو الآتي:

1. لا يجوز للزوج نفي نسب الولد في حال وجود عقد نكاحٍ صحيح، إلا إذا تقدّم إلى المحكمة المختصة بدعوى اللعان، وذلك عند توافر شرطين:

أولاً: أن يرفع الدعوى خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ علمه بالولادة.

ثانيًا: ألّا يكون قد سبق له الإقرار بنسب الولد، صراحةً أو ضِمنًا.

2. إذا أقام الزوج دعوى لنفي نسب الولد، تنظر المحكمة في الدعوى بعد إجراء فحص الحمض النووي، بشرط موافقة الزوجة. فإن امتنعت الزوجة عن الموافقة، تستكمل المحكمة النظر في الدعوى وتحكم دون الفحص. ويتم اللعان في المحكمة وفق الصيغة الشرعية، فيُقسم الرجل والمرأة الأيمان، فإن امتنعت المرأة عن أداء أيمانها، تحكم المحكمة دونها.

3. يترتب على اللعان – مع مراعاة نتيجة فحص الحمض النووي – نفي نسب الولد من قِبل المحكمة، وذلك وفقًا لأحكام المادة السابقة من النظام. ويثبت نسب الولد، حتى بعد صدور حكم المحكمة بنفيه، إذا كذّب الرجل نفسه وادّعى كذبه فيما سبق. ولا يُقبل منه نفي النسب بعد الإقرار به.

4. كل تفريقٍ بسبب اللعان يُعدُّ فسخًا.

(نظام الأحوال الشخصية، المواد 73–76، 2022).

المبحث الخامس: وفاة أحد الزوجين

تقع الفرقة بين الزوجين بوفاة أحدهما، وقد وضعت الشريعة الإسلامية أحكامًا خاصة بهذه الحالة. وقد استقى المشرع السعودي الأحكام المنظمة للفرقة بسبب الوفاة من الفقه الإسلامي.

(نظام الأحوال الشخصية، المادة 76، 2022).

الوفاة في اللغة: من الموت؛ ويقال: "تُوفِّي فلان" أي لَقِيَ حتفه.

الوفاة في الاصطلاح: هي توقُّف جميع أعضاء الجسد عن العمل بشكلٍ تامّ ومطلق.

(معجم المعاني، د.ت).

تُعدّ الوفاة سببًا موجبًا للفُرقة بين الزوجين، ومن أحكامها العِدّة؛ وهي مدّة شرعيّة تتربّص فيها المرأة للتحقّق من براءة رحمها، إمّا بوضع الحمل أو بانقضاء الأقراء أو الأشهر.

وتكون عدة الحامل المتوفى عنها زوجها حتى وضع حملها، أما غير الحامل فعدتها أربعة أشهرٍ وعشرًا.

كما شُرعت العدة لحِكمٍ عديدة، من أبرزها: تعظيم شأن عقد النكاح، وحفظ الأنساب، والتأكد من براءة الرحم.

والدليل على مشروعية العدة من القرآن الكريم، قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾. (البقرة، الآية: 234).

(نظام الأحوال الشخصية، 2022؛ الدرر السنية، د.ت؛ البهوتي، 2011).

الفصل الثالث: الأسباب المؤدية لفسخ عقد النكاح

المبحث الأول: الضرر

إنّ من أكثر ما يعيق استمرار العلاقة الزوجية حدوث الضرر، سواء أكان ماديًا أم معنويًا.

الضرر في اللغة: مأخوذ من "ضرر"، وجمعه "أضرار"، ويعني الأذى، والخراب، والضيق، والشدة، والعِلّة. (معجم المعاني، د.ت).

أما في الاصطلاح: فهو "الأذى الذي يُلحقه أحد الزوجين بالآخر، بحيث يتعذّر معه دوام العِشرة بينهما". (معجم المعاني، د.ت).

والضرر الموجب لفسخ النكاح له معنى واسع، إذ قد يشمل العِلَل التي تمنع المعاشرة الزوجية، كالعنّة، والإخصاء، والجنون، والجذام. (البطي، 2017).

وأوضح النظام السعودي أن العلّة تُعدّ سببًا من أسباب وقوع الضرر، كما جاء في نصه:

"لكلٍ من الزوجين طلب فسخ عقد الزواج لعِلّة مُضِرّة في الآخر أو مُنَفِّرة تمنع المعاشرة الزوجية – سواء كانت العلة قبل عقد الزواج أو طرأت بعده – ما لم يكن طالب الفسخ عالمًا بالعلة حين إبرام العقد، أو عَلِم بها بعد إبرامه، وحصل منه ما يدل على الرضا بها من قولٍ أو فعل". (نظام الأحوال الشخصية، المادة، 104، 2022).

ولا يقتصر وقوع الضرر في الزواج على العلل فقط، بل من الممكن أن ينتج أيضًا عن الإعسار، سواء في النفقة أو المهر، كما ربما ينتج عن الامتناع عن الإنفاق، أو بسبب البُعد، أو الفقد، أو الحبس، أو الغَيبة، أو سوء العِشرة. (البطي، 2017).

ويُعدّ سوء العِشرة من أكثر المسوّغات شيوعًا لفسخ عقد النكاح.

فإذا وقع لأيٍّ من الزوجين أحدُ هذه الأضرار، كان من حقه اللجوء إلى القضاء لطلب الفسخ، ويجوز لهما الرجوع بالتعويض عن الضرر، وفقًا لقواعد المسؤولية التقصيرية في القانون المدني.

(نظام الأحوال الشخصية، المادة 104، 2022؛ نظام المعاملات المدنية، المادة 120، 2022).

المبحث الثاني: الإعسار

إن إعسار الزوج عن أداء صداق المرأة يُعد مسوّغًا لفسخ عقد النكاح، ويجوز للزوجة الامتناع عن تمكينه منها حتى يؤدي مهرها، إذ إن المهر حقٌ خالص لها لا يسقط إلا إذا أبرأته أو استلمته. وإذا أعسر الزوج أو امتنع عن أدائه، كان ذلك سببًا مشروعًا للتفريق بين الزوجين. (البطي، 2017).

الإعسار في اللغة: من "أعسر"، وفعلُه "عَسُر"، أي اشتدّ وصعُب وضاق، ومن ذلك قولهم: "عَسُرَ المدين عن أداء دينه"، أي طُلِب منه الدين وهو في حال ضيق ذات اليد. و"أعسر صاحبه": جاءه عن يساره، "وعَسُرت ولادتها": صعُبت. (معجم المعاني، د.ت).

وفي الاصطلاح الفقهي، الإعسار هو:

"عدم القدرة الحاضرة على أداء ما ترتب في الذمة من حقوق مالية". (معجم المعاني، د.ت).

إذ أوضح نظام الأحوال الشخصية السعودي أن للزوجة حق فسخ عقد النكاح بسبب إعسار الزوج، سواء علمت بإعساره قبل الزواج أو بعده، لأن الامتناع عن أداء النفقة أو المهر يُعد ضررًا يلحق بالزوجة، ويحق لها طلب الفسخ فورًا أو على التراخي، وذلك وفقًا للنص التالي:

"تفسخ المحكمة عقد الزواج بناءً على طلب الزوجة إذا امتنع زوجها عن الإنفاق عليها أو تعذّر استيفاء النفقة منه. كما تفسخ المحكمة عقد الزواج بناءً على طلب الزوجة إذا ادعى الزوج الإعسار بالنفقة الواجبة، ولو كانت عالمة بذلك قبل عقد الزواج، ولها طلب الفسخ فورًا أو متراخيًا". (نظام الأحوال الشخصية، المادة 107، 2022).

المبحث الثالث: الغيبة

تُعتبرالغيبة من المسوغات الشرعية والنظامية لفسخ عقد النكاح، والمقصود بالغياب لغةً: من المصدر "غاب"، ويعني عدم الحضور، كما في قولنا: "غاب فلان عن درسه"، أو "صدر الحكم غيابيًا".

وأما اصطلاحًا فهي: "هجر بيت الزوجية أو تركه إلى موطن آخر معروف."

(معجم المعاني، د.ت).

وتكون الغيبة نوعين: غيبة للزوج لا يُعرف موطن إقامته، وغيبة يُعرف فيها موطن الإقامة.

حيث نصّ النظام السعودي على أن للمرأة حق طلب فسخ عقد النكاح عند غياب زوجها أكثر من أربعة أشهر، ما لم تكن الغيبة بسبب العمل، ولو كان له مال يمكن استيفاء النفقة منه، وذلك بعد إنذاره لمدة محددة لا تزيد على مائة وثمانين يومًا. (نظام الأحوال الشخصية، المادة 114، 2022).

كما يحق للزوجة طلب فسخ عقد النكاح إذا غاب عنها زوجها ولم يُعرف موقع إقامته، على أن يكون الفسخ في المدة التي تحددها المحكمة، بشرط ألا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين.

(نظام الأحوال الشخصية، المادة 115، 2022).

وجاءت هذه الأحكام في نصوص المشرع كما يلي:

."ما لم تكن الغيبة بسبب عمل، للزوجة طلب فسخ عقد الزواج بسبب غياب زوجها المعروف موطنه أو محل إقامته إذا غاب عنها مدة لا تقل عن أربعة أشهر، ولو كان له مال يمكن استيفاء النفقة منه، ولا يحكم لها بذلك إلا بعد إنذاره: إما بالإقامة مع زوجته أو نقلها إليه أو طلاقها، على أن يمهل لأجل لا يزيد على مائة وثمانين يومًا من تاريخ إنذاره." (نظام الأحوال الشخصية، المادة 114، 2022).

"للزوجة طلب فسخ عقد الزواج بسبب فقد زوجها أو غيابه إذا كان لا يعرف موطنه ولا محل إقامته، على ألا تحكم المحكمة بفسخ العقد إلا بعد مضي مدة تحددها، على ألا تقل المدة عن سنة ولا تزيد على سنتين من تاريخ فقده أو غيبته." (نظام الأحوال الشخصية، المادة 115، 2022).

المبحث الرابع: العيب

يُعتبر العيب من الأسباب الشرعية والنظامية الموجبة لفسخ عقد النكاح، ويُعرّف العيب في اصطلاح الفقهاء بأنه: "النقص أو الرداءة أو النقيصة التي يَخْلو منها الخلق السليم أو الصنع السليم.

وهو مصدر "عاب" (بفتح العين ثم سكون)، وجمعه عيوب.

(معجم المعاني، د.ت).

وقد أورد الفقهاء – رحمهم الله – عددًا من العيوب التي تُوجب الفسخ، منها:

العنة: مرض يصيب الرجل ويعجزه عن الجماع، ويُقال له "عنين".

الجنون: اضطراب عقلي يؤدي إلى زوال العقل، ويُقال لمن أصيب به "مجنون".

الخصاء: نزع أنثيي الرجل وقطعهما، ويُقال لمن أُجري له ذلك "مخصي".

الجذام: داء يصيب الجلد والأعصاب الطرفية، ويسبب فقدانًا بقعيًّا للجلد، وقد يؤدي إلى تساقط الأطراف.

(البطي، 2017؛ معجم المعاني، د.ت).

وقد نصّ النظام السعودي على ما يلي:

"لكل من الزوجين طلب فسخ عقد الزواج لعلة مضرة في الآخر أو منفّرة تمنع المعاشرة الزوجية، سواء كانت العلة قبل عقد الزواج أو طرأت بعده، ما لم يكن طالب الفسخ عالمًا بالعلة حين إبرام العقد، أو علم بها بعد إبرامه وحصل منه ما يدل على الرضا بها من قول أو فعل."

"وللمحكمة أن تستعين بأهل الخبرة في معرفة العلة وتقديرها."

(نظام الأحوال الشخصية، المادة 104، 2022).

الفصل الرابع: الضوابط الشرعية والنظامية لفسخ عقد النكاح

لكل حكمٍ من الأحكام الشرعية والنظامية ضوابط ومعايير يجب توافرها لتطبيقه تطبيقًا صحيحًا.

وفي هذا المبحث، سيتم تناول نوعين من هذه الضوابط، وهما: الضوابط الشرعية، والضوابط النظامية لفسخ عقد النكاح.

المبحث الأول: الضوابط الشرعية لفسخ عقد النكاح

فسخ عقد النكاح، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، لا يكون إلا لسبب معتبر شرعًا، وقد بيّنت الأنظمة والفقه الإسلامي مجموعة من المسوغات التي تُجيز هذا الفسخ. ومن أبرز هذه الأسباب: الضرر الواقع على أحد الزوجين، وإعسار الزوج سواءً كان عن النفقة أو أداء الصداق، وكذلك غيبة الزوج لفترة طويلة تؤثر على الحياة الزوجية، إضافةً إلى وجود عيوب تمنع من تحقيق المعاشرة الزوجية الطبيعية، كالجنون، والعنة، والخصاء، والجذام.

(البطي، 2017).

المبحث الثاني: الضوابط النظامية لفسخ عقد النكاح

أوجب المشرع السعودي توافر عدد من الشروط والضوابط للموافقة على طلب فسخ عقد النكاح، سواء كان مقدمًا من الزوج أو الزوجة، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: استمد النظام السعودي أحكامه من الفقه الإسلامي، وأخذ بمبدأ أن فسخ عقد النكاح لا يكون إلا لسبب مشروع، كالعلة المضرة التي تمنع المعاشرة الزوجية، أو الغيبة، أو وقوع الضرر.

ثانيًا: يُشترط أن يكون طلب الفسخ صادرًا من أحد الزوجين، أو من ولي الزوجة، أو من وكيل شرعي عنهما.

ثالثًا: لا يصدر الحكم بفسخ النكاح إلا بعد إثبات العلة، ويكون ذلك من خلال تقارير الخبراء المعتمدين لدى المحكمة.

(نظام الأحوال الشخصية، المادة 104، 2022).

الفصل الخامس: المشروعية الفقهية والنظامية لفسخ النكاح

المبحث الأول: المشروعية الفقهية لفسخ النكاح

يُعد فسخ النكاح من أبرز المواضيع التي تناولها فقه الأسرة، لما له من مصالح تتحقق في دفع الضرر ودرء المفاسد التي قد تترتب على عقد النكاح. وقد كانت حماية النفس من المقاصد العظيمة للشريعة الإسلامية، ويتحقق ذلك بحمايتها من جميع الأضرار، سواء كانت مادية أو معنوية.

حيث دلت الأدلة الفقهية على مشروعية فسخ النكاح فيما يلي:

1. من القرآن الكريم:

قال تعالى:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾. (النساء، الآية: 35).

وقد دلت الآية على أنه إذا تعذر الإصلاح، جاز للحكمين التفريق بين الزوجين، ولا يُشترط رضا الزوج، لأن الحكم يقضي ولو لم يرضَ المحكوم عليه.

(السعدي، 2000).

2. ومن السنة النبوية:

عن ابن عباس رضي الله عنهما:

"أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس، أما إني لا أعيب عليه في خُلُق ولا دين، ولكنني أكره الكفر في الإسلام.

فقال رسول الله ﷺ: أتردين عليه حديقته؟ قالت: نعم.

قال رسول الله ﷺ: اقبل الحديقة وطلّقها تطليقةً."

وجه الدلالة أنّ وجود مبرر لفسخ النكاح يجيز التفريق بين الزوجين، ولو لم يرض الزوج، صونًا للمصلحة ودفعًا للضرر، عملًا بالقاعدة الفقهية: "لا ضرر ولا ضرار". (المطلق، 2022؛ الدرر السنية، د.ت).

المبحث الثاني: المشروعية النظامية لفسخ عقد النكاح

اهتم نظام الأحوال الشخصية السعودي بتنظيم حياة الأسرة بما يحقق الاستقرار الاجتماعي، فخصّص المنظِّم فصولًا كاملة تتناول شؤون الأسرة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بفسخ النكاح. ويُعد هذا الإفراد دلالة واضحة على المشروعية النظامية للفسخ، حيث أفرد المشرّع له فصلًا مستقلًا يشمل جميع أحكامه، ابتداءً من تعريفه، وانتهاءً بـالأسباب الموجبة له.

(نظام الأحوال الشخصية، 2022).

الفصل السادس: الآثار المترتبة على فسخ عقد النكاح

المبحث الأول: العدة

العدّة في اللغة: مصدر من "عدَّ يعدُّ"، أي: أحصى، وسُمّيت العدّة بذلك لأن المرأة تعدّ الأيام أو الحيضات التي تتربص فيها بعد الفُرقة.

وأما في الاصطلاح، فهي: "اسمٌ لمدةٍ تتربص فيها المرأة عن الزواج بعد وفاة زوجها أو فراقه لها؛ إما بالولادة، أو بالأقراء، أو بالأشهر".

(الدرر السنية، د.ت، البهوتي، 2011).

وعليه، فإن العدة مدة مقررة شرعًا تتربص فيها المرأة وتمتنع عن الزواج خلالها وتختلف بحسب حال المرأة فالمطلقة عدتها ثلاث قروء والمختلعة عدتها ثلاث حيضات عند بعض العلماء وقيل حيضة واحدة وهو الأصح والمتوفى عنها زوجها عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام. (الإسلام سؤال وجواب، 2002؛ الأحمدي، د.ت).

وتُعتبر العدّة من الآثار المترتبة على فسخ عقد النكاح، لأن الفسخ نوع من أنواع الفرقة، فتجب فيه العدة في بعض الحالات دون غيرها.

وبالرغم من أن نظام الأحوال الشخصية السعودي لم يذكر صراحةً عدة المرأة عند فسخ النكاح، إلا أن الفقهاء رحمهم الله قد بيّنوا حكمها بالتفصيل:

فإن وقع الفسخ قبل الدخول: فلا عدة على المرأة باتفاق العلماء.

أما إذا كان الفسخ بعد الدخول، فقد اختلف الفقهاء في تحديد العِدّة؛ فقيل: ثلاث حيضات، وقيل: حيضة واحدة، وهو ما اختاره جمع من الصحابة رضي الله عنهم، مثل عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس، لعموم النصوص الشرعية.

والراجح أن عدّتها حيضة واحدة، والله تعالى أعلم.

(الإسلام سؤال وجواب، 2002؛ ابن جاد الله، 2019).

المبحث الثاني: النفقة

أوجب المشرّع النفقة على الزوج لزوجته بعد الفرقة في حالات محددة، وتكون هذه النفقة مؤقتة لا دائمة.

فالزوجة المطلقة طلاقًا رجعيًا تستحق النفقة خلال فترة عدّتها، باعتبارها لا تزال في حكم الزوجة.

أما في حال الفسخ، وباعتباره فرقة بائنة، فإن النفقة لا تجب للمرأة على زوجها، إلا إذا كانت حاملًا، فحينئذٍ تكون النفقة لأجل الحمل لا للمرأة نفسها.

وإذا انتهت العدة، وكانت للمرأة أطفال من الزوج، فإن النفقة تجب لهم وفقًا للأحكام النظامية المتعلقة بنفقة الأولاد.

(نظام الأحوال الشخصية، المواد 53، 58، 2022).

المبحث الثالث: الحضانة

حرص المشرّع السعودي في نظام الأحوال الشخصية على استقاء أحكامه من الفقه الإسلامي، ومن ذلك تنظيمه لأحكام الحضانة، حيث عرّفها بأنها حفظ من لا يستقل بنفسه عما يضره، وتربيته، والقيام على شؤونه بما يشمل التعليم والعلاج. وتُعد الحضانة من الآثار المترتبة على فسخ عقد النكاح، وقد أفرد لها النظام فصلًا مستقلًا، مما يدل على أهميتها ومكانتها في التنظيم الأسري.

بعد وقوع الفرقة بين الزوجين، تنتقل الحضانة إلى من هو أولى بها بحسب الترتيب النظامي، مع مراعاة أن تُعطى الحضانة للأصلح متى ما اقتضت مصلحة المحضون ذلك. ويُشترط في الحاضنة، إن كانت امرأة، ألا تكون متزوجة

من أجنبي عن المحضون، وأن يكون الحاضن من ذوي الرحم إذا كانت المحضونة أنثى، حفظًا لمصلحتها النفسية والشرعية. كما يشترط لاستحقاق الحضانة توفر الأهلية القانونية لدى الحاضن، وقدرته على رعاية المحضون وحفظه، وخلوه من الأمراض المعدية الخطيرة، مع اعتبار مصلحة المحضون هي المعيار الأعلى عند الترجيح. (نظام الأحوال الشخصية السعودي، المواد 125–126، 2022).

الفصل السابع: فسخ النكاح بين النظام السعودي والفقه الحنبلي

المبحث الأول: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والمذهب الحنبلي

يُعْتَبَر فسخ النكاح من أبرز الأحكام الأسرية في كلٍّ من النظام السعودي وفقه الأسرة في المذهب الحنبلي؛ إذ خصّ نظام الأحوال الشخصية له بابًا متكاملاً تناول فيه جميع أحكامه، كما أفردت كتب الفقه الحنبلي أبوابًا شاملة تضمنت الأحكام التفصيلية المتعلقة به.

لكلٍّ من الفقه الحنبلي ونظام الأحوال الشخصية السعودي أوجهُ اتفاقٍ وأوجهُ اختلاف، وسيجري بيانها مجملًا على النحو الآتي:

أولاً: من حيث المصدر

من حيث مصدر نظام الأحوال الشخصية وجد أن تفسير أحكام نظام الأحوال الشخصية مستمد في غالبه على تفسير أحكام المذهب الحنبلي لا سيما فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بفسخ النكاح. (السعيد، 2024).

أما المذهب الحنبلي فقد استمد أحكامه من النصوص الشرعية، واعتمد في منهجه على تفسيرها بالاستناد إلى الإجماع وأقوال الصحابة والقياس والمصالح المرسلة والعرف وشرائع من سبقنا، وذلك وفق ما قرره الإمام أحمد بن حنبل. ثم قام تلامذته بجمع آرائه واجتهاداته وتدوينها في مصنفات فقهية أصبحت مرجعًا رئيسًا للمذهب. (العربي،2023).

ثانيا: من حيث الأسباب الموجبة للفسخ

يقرر نظام الأحوال الشخصية أن فسخ عقد النكاح يكون عند تحقق علة منفّرة تمنع المعاشرة الزوجية كالعنة أو الجنون أو الجذام أو غيرها من الأمراض العقلية أو النفسية، كما يفسخ العقد عند ثبوت الضرر، أو امتناع الزوج عن أداء المهر عند استحقاقه، أو إعساره بالنفقة، وتعد الغَيبة والفقد والإيلاء متى تجاوزت المدة المحددة نظامًا من أسباب الفسخ. (نظام الأحوال الشخصية، المواد 104–115).

يرى الحنابلة أن للمرأة حق فسخ النكاح إذا كان الزوج معسرًا بالنفقة، أما في الغَيبة فلهم قولان: الأول أنه لا يجوز لها الفسخ لعدم الوطء ما لم يلحقها ضرر، والثاني جواز الفسخ إذا غاب الزوج بغير عذر وأضر بها. وفي حال الفقد تنتظر أربع سنوات ثم يُحكم بوفاته فتعتد أربعة أشهر وعشرًا، ولها الفسخ كذلك إذا حُبس زوجها. أما سوء العشرة فلم يُورده فقهاء المذهب سببًا مستقلاً للفسخ، في حين أجازوا الفسخ عند ثبوت العنة أو الجَب أو الخصاء أو الجنون أو الجذام. (البطي، 2017).

ثالثا: من حيث الآثار المترتبة

يقرر نظام الأحوال الشخصية أن الفسخ لا يُعد من الطلقات الثلاث، ولو تكرر أكثر من مرة.

(نظام الأحوال الشخصية، المادة 103، 2022).

الفسخ في المذهب الحنبلي لا ينقص به عدد الطلقات في أصح الأقوال ومن ذلك ما ذكره ابن قدامة حيث قال:" وفرقة الخيار فسخ، لا ينقص بها عدد الطلاق. نص عليه أحمد ولا أعلم فيه خلافا. قيل لأحمد: لم لا يكون طلاقا؟ قال: لأن الطلاق ما تكلم به الرجل. ولأنها فرقة لاختيار المرأة، فكانت فسخا، كالفسخ لعنته أو عتهه."

(ابن قدامة، 1997).

.

الباب الثاني: نظرية الضرر كأساس لفسخ عقد النكاح

الفصل الأول: ماهية الضرر

المبحث الأول: تعريف الضرر لغةً

يُعد الضرر من مسوغات فسخ النكاح سواء في الشريعة الحنيفة أو النظام، إذ حرصت الشريعة على حفظ النفس من كل ما يضرها. والضرر من أوسع المعاني، فهو يشمل كل علة أو عيب في النكاح يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة الزوجية. لغويًا، مأخوذ من "ضَرَر" وجمعه أضرار، ويقصد به إلحاق الأذى، أو الخسارة، أو الشدة، أو الضيق، أو المكروه، أو العلّة. ومن ثم، كل ما يلحق الأذى، مثل العيب أو الخسارة أو الكرب، يُعد ضررًا يبرّر فسخ النكاح. (معجم المعاني، د.ت).

المبحث الثاني: تعريف الضرر اصطلاحاً

للضرر في الاصطلاح – سواء الفقهي أو القانوني أو اللغوي – أكثر من معنى، وقد ورد ذلك في عدد من المعاجم الحديثة.

الضرر في الاصطلاح القانوني:

يُعرَّف الضرر بأنه: "الأذى الذي يُلحقه أحد الزوجين بالآخر، بحيث يتعذّر معه دوام العشرة بينهما".

الضرر في الاصطلاح الفقهي:

هو – بفتح الضاد والراء – مصدر "ضَرَّ"، وجمعه أضرار، ويُطلق على كل مكروهٍ أو أذى يُصيب الإنسان.

الضرر في الاصطلاح اللغوي:

يُقال: الضَّرَر بمعنى الضيق والشدة، ويُطلق أيضًا على العلّة التي تُقعد الإنسان عن الجهاد أو غيره.

(معجم المعاني، د.ت).

كما أن الضرر في اللغة يُعدّ ضدًّا للنفع، ومن ذلك قول الله تعالى: "(وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ)" (الأنعام، الآية: 17؛ معجم المعاني، د.ت).

وقد سُمِّي الله تعالى بـ الضارّ النافع، أي أن الضر والنفع بيده وحده، لا شريك له.

(معجم المعاني، د.ت).

استخلاص واستنباط:

مما سبق يتبيّن أن لكل مجالٍ اصطلاحي – سواءً القانوني أو الفقهي أو اللغوي – تعريفًا خاصًا للضرر، يتناسب مع طبيعته ووظيفته.

ويُؤخذ من ذلك أن الضرر الذي يُعتدّ به في المحاكم الشرعية في المملكة العربية السعودية هو كل علّة أو أذى يُفضي إلى تعذّر استمرار الحياة الزوجية بصورة طبيعية، مما يُعدّ من مُسوّغات فسخ النكاح أو التفريق بين الزوجين.

الفصل الثاني: صور الضرر المسوغ للفسخ

يتخذ الضرر المسوّغ لفسخ النكاح عدة صور، منها الضرر المادي والمعنوي. ولا يكفي مجرد وجود الضرر لفسخ النكاح، بل يشترط أن يكون ضررًا جسيمًا، وأن يُثبت أمام القضاء. وفي هذا الفصل، سنتناول بالحديث الضرر المادي والمعنوي، ونُبيّن الفَرق بينهما.

المبحث الأول: الضرر المادي

تتخذ قضايا الأحوال الشخصية من حيث الضرر نوعين: ضررًا ماديًا وضررًا معنويًا، ويتعيَّن على الطرف المتضرر إثبات الضرر بكافة وسائل الإثبات المقرّرة في النظام السعودي.

فالضرر المادي في الاصطلاح القانوني يُعرَّف بأنه: "ما يصيب الذمة المالية للفرد، ويتسبب له بخسارة مالية، ويشمل الأضرار التي تصيب الإنسان في سلامة جسمه وصحته، ويُعدّ ضررًا ماديًا كل ما يمسّ الحقوق المالية للفرد، مثل: حق الملكية، وحق الانتفاع، وحقوق المؤلف والمخترع".

(الحمران، 2022).

أما من الناحية اللغوية، فالضرر هو كل أذى أو خسارة أو ضيق، والمادي منسوب إلى "المادة"، ويُقصد به ما هو محسوس وملموس، في مقابل ما هو معنوي أو روحي. (معجم المعاني: د.ت).

وبناءً على ما سبق، نستنتج أن الضرر في اللغة يعني: الأذى، والضيق، والكرب، والشدة. وكل ما يُصيب الإنسان في بدنه أو ماله ويكون محسوسًا يُعدّ ضررًا ماديًا؛ فيشمل ذلك الأذى الجسدي كالحرق، والضرب، والكسر، والأذى المالي مثل المساس بحقوق الإنسان المالية، كحق الملكية، والانتفاع، والتصرف.

ويحق لكل متضرر المطالبة بالتعويض عن هذا النوع من الضرر، استنادًا إلى قاعدة الضمان في الفقه الإسلامي، وأحكام المسؤولية التقصيرية في النظام.

المبحث الثاني: الضرر المعنوي

يُعدّ الضرر المعنوي من أكثر الأضرار شيوعًا في قضايا الأحوال الشخصية، إلا أنه من الأضرار التي يصعب إثباتها، بخلاف الضرر المادي.

لم يُعرّف النظام السعودي الضرر المعنوي بشكل صريح، إلا أنه أشار إلى ما يشتمل عليه، حيث جاء في نص المادة ما يلي:

"يشمل الضرر المعنوي ما يلحق الشخص ذا الصفة الطبيعية من أذى حسيٍّ أو نفسيٍّ، نتيجة المساس بجسمه أو بحريته أو بعرضه أو بسمعته أو بمركزه الاجتماعي".

(نظام المعاملات المدنية، المادة 138، 2023).

أما في اللغة، فالضرر يعني الأذى، والمعنوي يُقصد به ما هو روحي أو مجرد أو أدبي. (معجم المعاني، د.ت).

ومن خلال ما سبق، يُستنتج أن الضرر المعنوي هو كل أذى يصيب الشخص في مشاعره أو كرامته أو سمعته أو سلامته النفسية، ويؤثر على سير حياته الطبيعية.

وقد يتمثل الضرر المعنوي الموجب لفسخ عقد النكاح في سبّ أحد الزوجين للآخر، أو عزله، أو هجره، أو تشويه سمعته، مما يُلحق به الأذى ويعوق استمرار العلاقة الزوجية.

ويحق لكل من أصابه ضرر معنوي من أحد الزوجين، إلى جانب طلب فسخ عقد النكاح، أن يطالب بالتعويض عمّا لحقه من أذى نفسي وفقًا لأحكام النظام.

الفصل الثالث: الأحكام المرتبطة بالضرر

لا يكفي مجرد وجود الضرر للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الزوجية، بل لا بد من توافر أركان الضرر، والتي تُعد أساسًا لطلب التعويض، وهي: المسؤولية عن الفعل الضار، وإثبات الضرر ليتحقق الحكم بالتعويض.

المبحث الأول: المسؤولية عن الفعل الضار

يُعدّ الفعل الضار أحد أهم عناصر المسؤولية التقصيرية، إذ لا يمكن المطالبة بالتعويض عن الضرر دون توافر ثلاثة أركان رئيسية للمسؤولية، وهي: الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية بينهما.

فالمسؤولية التقصيرية تعني أن كل من قصّر في حق الغير يتحمّل نتائج أفعاله.

(نظام المعاملات المدنية، المادة 120، 2023؛ القرني، 2022).

والمسؤولية في اللغة مأخوذة من "سأل"، فهو "مسؤول"، أي متحمّل لكل أثر يترتب على أخطائه، وتُشير كذلك إلى معنى "تحمّل التَبِعة". (معجم المعاني، د.ت).

وسُمّيت بالتقصيرية لكون المتسبّب بالضرر قد قصّر في اتخاذ الحيطة والحذر الواجبين لمنع وقوعه.

ويُدرج الفعل الضار ضمن أحكام المسؤولية التقصيرية، فكل من ألحق ضررًا بالغير وجب عليه دفع التعويض، وذلك استنادًا إلى قواعد الضمان في الفقه الإسلامي.

(أبو سرور، 2006).

وتتلخص أحكام المسؤولية عن الفعل الضار فيما يلي:

أولًا: الخطأ

يُعدّ الخطأ الركن الأول من أركان المسؤولية عن الفعل الضار.

فالخطأ في اللغة هو: "العدول عن جهة الصواب". (الدرر السنية، د.ت).

أما في الاصطلاح القانوني، فهو: "إخلال بالتزام قانوني ثابت، ناتج عن وعي وإدراك".

وعليه، فإذا ألحق أحد الطرفين ضررًا بالآخر عن علمٍ وإدراك، توافرت بذلك ركن الخطأ في المسؤولية عن الفعل الضار. (أبو سرور، 2006).

ثانياً: الضرر

يُعدّ الضرر الركن الثاني من أركان المسؤولية عن الفعل الضار.

فالضرر في اللغة، كما سبق تعريفه، هو: الأذى، وكل ما يصيب الإنسان من مكروه. (معجم المعاني، د.ت).

أما في الاصطلاح القانوني، فالضرر الذي يجب توافره ليتحقق ركن المسؤولية هو: "إصابة تلحق بالشخص المتضرر في حق أو مصلحة مشروعة له، وتوجب التعويض متى ثبت وقوعها." (معجم المعاني، د.ت).

وبناءً على ذلك، فإن الضرر في العلاقة الزوجية هو كل أذى أو خسارة تصيب أحد الزوجين في حقٍ مشروع قانونًا، أو مصلحة مقررة شرعًا، سواء كان الضرر:

ماديًا: متعلقًا بالجسد أو الأموال،

أو معنويًا: متعلقًا بالمشاعر أو الكرامة أو السمعة.

ويُعد هذا الضرر مسوغًا لفسخ عقد النكاح وفقًا لنظام الأحوال الشخصية، كما يوجب التعويض بحسب نظام المعاملات المدنية. (نظام الأحوال الشخصية، المادة 104، 2022؛ نظام المعاملات المدنية، المادة 120، 2023).

ثالثا: العلاقة السببية بين الخطأ والضرر

لا يكفي مجرد وقوع الخطأ أو تحقق الضرر بين الزوجين للمطالبة بالتعويض، بل لا بد من توافر العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، حتى تُقام المسؤولية على الفعل الضار.

ويُقصد بالعلاقة السببية: "أن يكون الضرر الحاصل نتيجة مباشرة لخطأ ناتج عن إخلال بالتزام ثابت قانونًا." (نظام المعاملات المدنية، المادة 120؛ 2023).

إذًا، لا يكفي حصول الضرر – سواء كان ماديًا في الجسد أو الذمة المالية، أو أدبيًا في السمعة أو الكرامة أو المشاعر – لقيام المسؤولية عن الفعل الضار، بل لا بد من توافر جميع الأركان.

ويتحقق ذلك بأن يكون الخطأ قد نشأ عن إخلال بالتزام قانوني، وهو في هذا السياق عقد النكاح، وأدى هذا الإخلال إلى وقوع ضرر بأحد الزوجين، فتتكوّن العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، وتكتمل بذلك أركان المسؤولية عن الفعل الضار، ويجوز لمن لحقه ضرر من الزوجين المطالبة بالتعويض عمّا أصابه من أضرار.

(نظام الأحوال الشخصية، المادة104، 2022؛ موقع موضوع، 2023).

الباب الثالث: الإطار التطبيقي لفسخ عقد النكاح في النظام القضائي السعودي

الفصل الأول: الإجراءات القضائية المتبعة

المبحث الأول: سير الدعوى في المحاكم الشرعية

يتخذ القضاء السعودي إجراءات محددة وسريعة في محاكم الأحوال الشخصية للنظر في قضايا فسخ النكاح، بما يكفل حماية الطرف المتضرر من أي تأخير قد يؤدي إلى تفاقم الضرر، ويحول دون المماطلة أو التباطؤ من الطرف المطلوب.

تنتهج المملكة العربية السعودية نهجاً منظماً وسلساً في سير الدعاوى المتعلقة بفسخ عقد النكاح.

حيث تتم الإجراءات المتعلقة بفسخ النكاح إلكترونياً، وتعقد جلسات المحكمة بحضور الطرفين عن بُعد من خلال الوسائل التقنية المعتمدة.

أولاً: تبدأ دعوى فسخ النكاح بتحرير لائحة الدعوى، ويجب أن تكون محررة وفقاً للمعايير النظامية، لما لذلك من أهمية جوهرية في قبول الدعوى.

ثانياً: يُشترط في تحرير دعوى فسخ النكاح الالتزام بالصيغة النظامية، مع توضيح الأسباب المسوغة للفسخ مدعومة بالأدلة، دون الإخلال بالاستناد إلى الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، مع الاستعداد للإجابة على الأسئلة المتوقعة من القاضي ضمن اللائحة.

ثالثاً: يجب توضيح وقائع العلاقة الزوجية منذ تاريخ العقد، وبيان حال العلاقة بين الزوجين، ووجود أولاد من عدمه، مع تفصيل الأسباب التي أدت إلى طلب الفسخ وبيان الأضرار التي لحقت بالعلاقة الزوجية، وإرفاق المستندات المؤيدة لذلك.

رابعاً: ذكر الأسانيد الشرعية والنظامية التي تُعزز طلب الفسخ.

خامساً: يُقدم طلب الفسخ وفق الإجراءات الشرعية، بدءاً بالتوجه إلى لجنة الصلح، وانتهاءً بصدور الحكم القضائي بالتفريق بين الزوجين.

(وزارة العدل، منصة ناجز، 2025).

المبحث الثاني: المدد الزمنية للفصل في النزاعات

يُعد فسخ النكاح من القضايا الشائعة في محاكم الأحوال الشخصية، ويُعتبر عامل الزمن فيها عنصراً أساسياً، حيث قد يستغرق الفسخ عدة جلسات تبعاً لموضوع النزاع ومدى إمكانية إثباته.

وتتراوح الإجراءات القضائية في العادة من جلسة واحدة إلى أربع جلسات، بحسب حالة كل من المدعي والمدعى عليه، وتختلف المدة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وفقاً لظروفها وملابساتها، إلا أنها لا تتجاوز غالباً ستة أشهر.

(وزارة العدل، 2025).

الفصل الثاني: الأنظمة واللوائح المنظمة

نظّم المشرّع السعودي عدة أحكام خاصة بفسخ النكاح ضمن باب "أحوال الفرقة بين الزوجين"، وأفرده بفصل مستقل، كما وضع له عددًا من اللوائح التي تنظم مسائله.

المبحث الأول: وضوح الأنظمة في فسخ النكاح للضرر

يُعد وضوح الأنظمة التشريعية من أهم المحاور التي تقوم عليها العدالة القضائية؛ إذ إن وضوح النصوص النظامية يُعد أساسًا في فهم الدعوى وإجراءاتها، ويساعد الزوجين على إدراك حقوقهما والتزاماتهما بشكل صحيح.

وقد تميزت الأنظمة القضائية السعودية، لا سيما نظام الأحوال الشخصية الصادر عام 2022م، بوضوحها واستقرارها، نظرًا لاعتمادها على قواعد الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي، مما منحها مرجعية قوية وثباتًا في التطبيق.

كما حرص المشرّع السعودي على اعتماد أسلوب دقيق وواضح في صياغة النصوص المتعلقة بفسخ النكاح، وذلك بمشاركة نخبة من الخبراء والمدققين القانونيين، قبل إصدار تلك الأنظمة واعتمادها رسميًا، مما عزز من موثوقيتها وسهولة فهمها من قبل أطراف الدعوى.

المبحث الثاني: الضمانات المقررة لحماية الحقوق

وضع المشرّع السعودي عددًا من الضمانات لحماية حقوق الزوجين، سواء أثناء قيام العلاقة الزوجية أو بعد انتهائها. وقد تنوعت هذه الضمانات بين ضمانات إجرائية وأخرى وقائية.

فالضمانات الإجرائية تُعد حماية تقدمها الأنظمة التشريعية من خلال تنظيم إجراءات التقاضي، وتهدف إلى صيانة حقوق الأطراف أثناء سير الدعوى في المحاكم الشرعية. وقد حرص القضاء السعودي على توفير هذه الضمانات بما يضمن العدالة للطرفين.

أما الضمانات الوقائية، فهي نوع من الحماية القانونية التي تهدف إلى الوقاية من وقوع الضرر بين الزوجين. ومن أبرز صورها: الشروط في عقد النكاح، والتي تُعد وسيلة فعالة لحماية حقوق الطرفين أثناء العلاقة الزوجية، فإذا أخل أحدهما بما يترتب عليه من التزامات وجلب ذلك ضررًا للطرف الآخر، جاز للمتضرر طلب فسخ النكاح بموجب ذلك الشرط.

وقد استمد المشرّع السعودي هذه الضمانات من الشريعة الإسلامية، وضمنها في أنظمته التشريعية لضمان حماية الحقوق، ومن أبرزها:

1. حماية حق الحضانة، ومنحها للأصلح للمحضون.
2. ضمان حق الخصومة القضائية لكلا الطرفين.
3. كفالة حق المرأة في استيفاء مهرها المتبقي، وثبوت المهر في الحالات التي قررتها الشريعة.
4. تمكين المتضرر من العلاقة الزوجية من المطالبة بالتعويض إذا توفرت أركان الفعل الضار وثبت وقوع الضرر.

(نظام الأحوال الشخصية، 2022؛ نظام المعاملات المدنية، 2023).

الفصل الثالث: وسائل إثبات الضرر أمام القضاء

إن وسائل الإثبات تُعد من أهم الطرق للتوصّل إلى حقيقة الأمر المتنازع فيه، ولا يُكتفى بذلك إلا باعتماد الوسائل المشروعة في النظام السعودي، ومنها: الكتابة، والبينة، والإقرار، واليمين، والمعاينة، والخبرة، والقرائن، والشهادة، ووسائل الإثبات الإلكترونية الحديثة.

(الحازمي، 2022).

المبحث الأول: وسائل الإثبات التقليدية

تُعد وسائل الإثبات التقليدية من الطرق القانونية المعتمدة لإثبات الحق المتنازع عليه، وتتنوع هذه الوسائل وتكثر.

وقبل التطرق إليها، لا بد من الوقوف على تعريف الإثبات كما ورد في الفقه القانوني، حيث عُرّف بأنه:

"إقامة الدليل أمام القضاء، بالطرق التي يحددها القانون، لإثبات واقعة قانونية متنازع عليها".

(كتاب شرح نظام الإثبات، 2024).

فإقامة الدليل أمام القضاء لا تتم إلا من خلال الوسائل التي حددها المشرّع، والتي يُقصد بها "وسائل الإثبات".

وتنقسم وسائل الإثبات إلى تقليدية ورقمية، حيث تُعرف الوسائل الرقمية بوسائل الإثبات الإلكترونية. وفي هذا المبحث سيتم الحديث عن وسائل الإثبات التقليدية فقط، وهي:

الإقرار، واليمين، والقرائن، والبينة، والشهادة، والخبرة، والمعاينة.

1. الإقرار

الإقرار: هو اعتراف الخصم بصدور واقعة قانونية صحيحة لمصلحة خصمه، ويُعد من أقوى وسائل الإثبات لصدوره عن الشخص نفسه، وقد يكون صريحًا أو ضمنيًا.

(المحيلبي، 2021).

2. اليمين

اليمين: هي حلف الخصم أمام القضاء بذكر اسم الله أو إحدى صفاته، لإثبات أو نفي واقعة قانونية معينة، وتُعد من وسائل الإثبات القوية.

(آل سعود والشمري، 2023).

وقد ذكر النظام السعودي نوعين من اليمين:

اليمين المتممة: يؤديها المدعي لاستكمال بينته، ولا يجوز له ردّها على المدعى عليه.

اليمين الحاسمة: يؤديها المدعى عليه لدرء الدعوى، ويجوز للمدعي ردّها عليه. وهي تحسم موضوع النزاع.

(نظام الإثبات، المادة 93، 2022).

3. القرائن

القرينة هي: " كل إمارة ظاهرة تقارن شيئا خفيًا وتدل عليه، وقد جاء في مجلة الأحكام العدلية، أن القرينة هي الأمارة البالغة حد اليقين".

(الازيرجاوي، 2010).

4. البينة

البينة هي: "اسم لما يبين به الحق ويظهر، فكل حجة أو دليل أو وسيلة تهدف إلى إثبات الحق وإظهاره أمام مجلس القضاء تعتبر بينه".

والبينة في اللغة يراد بها الوضوح، وتشمل كل ما يُبيّن الحق سواء كان بشهادة أو إقرار أو قرينة.

(شرقاوي، 2019).

5. شهادة الشهود

الشهادة هي:

"إخبار صادق في مجلس الحاكم بلفظ الشهادة لإثبات حق للغير على الغير". ويشترط في الشاهد أن يكون عاقلًا، بالغًا، حيًّا وقت الشهادة، محايدًا، وقادرًا على الإدلاء بشهادته.

(الرشيدي، 2011).

6. الخبرة

الخبرة هي:

"الاعتماد على رأي المختصين في حقيقة النزاع بناءً على طلب القاضي"، إذ يلجأ القاضي إلى خبير مختص لتحديد حقيقة فنية أو مهنية تتعلق بالنزاع.

(سويلم، 2018).

7. المعاينة

المعاينة هي:

"مشاهدة القاضي بنفسه، أو بواسطة من يُنيبه، لمحل النزاع بين المتخاصمين لمعرفة حقيقته".

ويهدف القاضي من المعاينة إلى التأكد من واقعة قانونية تتعلق بالدعوى.

(ندا، 2024).

المبحث الثاني: الوسائل الإلكترونية للإثبات في النظام السعودي

شهدت المملكة العربية السعودية تقدمًا ملحوظًا في المجال القضائي، فمع تطوّر التقنيات الرقمية، أصبح النظام القضائي السعودي بحاجة ملحّة إلى إدخال التقنية الرقمية في إجراءات التقاضي، لمواكبة متطلبات العصر الحديث. وقد اعتمد النظام السعودي وسائل الإثبات الرقمية وأدرجها ضمن نظام الإثبات الصادر عام 2021م، وذلك نظرًا لما تتميز به هذه الوسائل من سهولة ودقة ومرونة في التعامل مقارنة بالوسائل التقليدية (نظام الإثبات، 2022).

وقد عرف المشرّع السعودي في نظام الإثبات الدليل الرقمي على النحو الآتي:

"يُعد دليلاً رقميًا كل دليل مستمد من أي بيانات تنشأ أو تُصدر أو تُسلّم أو تُحفَظ أو تُبلَّغ بوسيلة رقمية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بصورة يمكن فهمها" (نظام الإثبات، 2022، المادة 53).

كما بيّن النظام أن الدليل الرقمي يشمل: السجل الرقمي، المحرر الرقمي، التوقيع الرقمي، المراسلات الرقمية (بما فيها البريد الإلكتروني)، وسائل الاتصال الرقمية، الوسائط الرقمية، وأي دليل رقمي آخر.

(نظام الإثبات، 2022، المادة 54).

وبذلك، فإن الدليل الرقمي يشمل كل ما ينشأ أو يُرسل أو يُحفَظ عبر الوسائط الإلكترونية، ويمكن استرجاعه بطريقة قابلة للفهم. وتدخل ضمن هذا التعريف رسائل تطبيقات المراسلة مثل "واتساب"، والبريد الإلكتروني، والعقود الرقمية، والصور، ومقاطع الفيديو، والمكالمات الصوتية عبر الوسائط الرقمية، وكل وسيلة إلكترونية أخرى، وقد نص النظام على أن لهذه الوسائل الرقمية ذات قوة الإثبات بالكتابة. (نظام الإثبات، 2022، المادة 55).

ونظرًا للتطوّر الرقمي وصعوبة إثبات النزاعات في قضايا الأحوال الشخصية، لا سيما ما يتعلق بفسخ النكاح، فقد أجاز نظام الأحوال الشخصية السعودي إثبات الوقائع المتنازع عليها بكافة طرق الإثبات، وذلك حمايةً لحقوق الزوجين ورعايةً لمصالحهما. (وزارة العدل، المادة 2، 2021).

الفصل الرابع: لجان الصلح ودورها في قضايا فسخ النكاح

تُعد لجان الصلح أولى الخطوات القضائية في دعاوى فسخ النكاح، إذ يُعهد إليها بمحاولة الإصلاح بين الزوجين، والسعي إلى التوصل إلى تسوية ودية تحفظ حقوق الطرفين وتُجنّبهما آثار الخصومة القضائية.

المبحث الأول: دور لجان الصلح

تحتل لجان الصلح مركزًا رئيسيًا في جميع قضايا الشقاق والنزاع، لا سيما القضايا الزوجية مثل الطلاق، والخلع، وفسخ النكاح، حيث تُعد إحدى الوسائل البديلة لفض المنازعات. وتُحال إليها دعاوى الفسخ في بداية الإجراءات القضائية، في محاولة للإصلاح بين الزوجين والتوصل إلى تسوية ودية، قبل إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة.

الصلح في اللغة هو اسم من المصالحة، وهي المسالمة بعد المنازعة، وهي خلاف المخاصمة، أما في الاصطلاح، فهو معاقدة يُتوصل بها إلى موافقة بين مختلفين. ويتبيّن من ذلك أن الصلح يجمع بين المعنى اللغوي والدلالة القضائية، إذ يُراد به التوصل إلى حالة من السِّلم والتوافق بعد الشقاق، ويُعد وسيلة فعالة لتسوية النزاعات، خصوصًا في القضايا الأسرية. (وزارة العدل، مركز التدريب العدلي، 2021).

وقد خصصت الأنظمة القضائية في المملكة العربية السعودية هيئة مستقلة للمصالحة، وفعلت خدماتها إلكترونيًا عبر منصة "تراضي"، لتيسير الوصول إلى حلول ودية وتخفيف العبء على المحاكم. وقد مكّنت هذه المنصة المتخاصمين من إجراء المصالحات بسهولة وبطريقة نظامية تحفظ الحقوق وتراعي الخصوصية.

(وزارة العدل السعودية، د.ت).

ويُعد الإصلاح بين الزوجين من المبادئ الشرعية التي أمر بها الإسلام عند وقوع الخلاف، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ حيث دلت الآية على أهمية إرسال حكمين من كلا الطرفين للإصلاح بين الزوجين، وإن تعذر الإصلاح فلهما سلطة التفريق دون الحاجة إلى رضاهما. (ابن باز، نقلاً عن تفسير السعدي؛ سورة النساء، الآية: 35).

المبحث الثاني: التحديات والحاجة إلى التطوير

تُعدّ القضايا الزوجية من أكثر القضايا شيوعًا في محاكم الأحوال الشخصية، ومع التقدّم التقني الذي تم إدراجه في الأنظمة القضائية، أصبح من اليسير – عند حدوث الشقاق أو النزاع – التقدّم بطلب فسخ النكاح. مما استدعى ضرورة التصدي لهذه المعضلة التي باتت تواجه المجتمعات المعاصرة بشكل متزايد.

وقد اتخذت الأنظمة القضائية في المملكة منهجًا واضحًا في التعامل مع هذه الظاهرة، وذلك من خلال عدد من الوسائل والآليات، من أبرزها:

أولًا: عيادات فحص ما قبل الزواج:

تُعنى هذه العيادات بإجراء فحوصات طبية شاملة للكشف عن الأمراض المعدية أو الوراثية أو المنفّرة، والتي قد تؤثر على الحياة الزوجية أو تمنع المعاشرة بين الزوجين. وقد خُصّصت هذه العيادات للمساهمة في الحد من أسباب النزاع أو فسخ النكاح مستقبلًا.

ثانيًا: التأكيد على شروط ما قبل النكاح:

تُعدّ الشروط الواردة في عقد الزواج من أدوات الحماية القانونية المستندة إلى الفقه الإسلامي، وقد اعتمدها النظام القضائي السعودي. وعند إبرام عقد النكاح، يُشدد المأذون الشرعي على إثبات الشروط المتفق عليها بين الطرفين، ويُعدّ الإخلال بأي من هذه الشروط سببًا يُجيز لأحد الزوجين طلب فسخ النكاح أمام المحكمة المختصة.

ثالثًا: منصة "تراضي":

وهي منصة إلكترونية تهدف إلى توفير فرص للصلح والتسوية الودية بين الزوجين، لا سيما في الحالات التي يكون فيها أطفال، بما يسهم في تقليل آثار الانفصال وحفظ مصلحة الأسرة.

كما يمكن اقتراح عدد من التدابير الوقائية التي من شأنها الحد من تفشي ظاهرة فسخ النكاح، ومنها:

إنشاء منصات إلكترونية متخصصة في التوعية القانونية والشرعية للزوجين قبل الزواج.

توسيع نطاق فحوصات ما قبل الزواج لتشمل الأمراض المؤثرة على المعاشرة الزوجية، وليس فقط المعدية منها.

إضافة فحوصات الصحة النفسية إلى برامج الفحص المبكر، لضمان تكوين أسر قائمة على التوازن النفسي والاستقرار الاجتماعي.

الفصل الخامس: أحكام المحاكم السعودية في قضايا فسخ النكاح

المبحث الأول: السوابق القضائية

تُعد السوابق القضائية من المصادر المهمة في النظام السعودي، حيث منح القضاء السعودي أحكام المحاكم مكانة بارزة، خصوصًا في قضايا فسخ النكاح.

وقد صدرت عدة أحكام في هذا المجال، من أبرزها حكم المحكمة العامة بمحافظة الخرمة في القضية رقم (3487314) لعام 1435هـ، برقم قرار (35132532). طالبت فيه الزوجة بفسخ النكاح بسبب ما لحقها من أضرار مادية ومعنوية، ناتجة عن مرض الزوج العقلي، وإساءته في المعاشرة، واتهامها في شرفها، مع تعمده الغياب عن الجلسات. وبعد استجواب المدعى عليه وجمع الأدلة، قضت المحكمة بفسخ النكاح، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم ليكتسب حجيته.

وقد ورد الحكم السابق في مجلة المجلد الصادر عن وزارة العدل، متضمنًا ما يلي:

أقامت المدعية دعواها ضد زوجها المدعى عليه طالبة فسخ نكاحها منه؛ وذلك لأنه مريض بمرض نفسي، ويقوم بالاعتداء عليها، وضربها، واتهامها في شرفها، وبعرض الدعوى على المدعى عليه أنكر صحتها ثم تغيب عن حضور جلسات المحكمة، وقد وردت إفادة مستشفى الصحة النفسية متضمنة إصابة المدعى عليه بمرض الفصام العقلي؛ ونظراً لأن المدعى عليه رفض طلاق المدعية أو مخالعتها، ولما جاء في التقارير الطبية؛ لذا فقد حكم القاضي بفسخ نكاح المدعية من المدعى عليه دون عوض، وأفهم المدعية بأن عليها العدة الشرعية، ثم صدق الحكم من محكمة الاستئناف.

(وزارة العدل، 2013).

يُستخلص مما سبق أن النظام القضائي السعودي يعتد بأحكام المحاكم الشرعية كمصدر فرعي، وقد فسّرت بعض السوابق القضائية أحكام نظام الأحوال الشخصية، حيث قررت المحاكم أن العلل المنفرة من المعاشرة كالمرض العقلي وسوء العشرة تُعد سببًا لفسخ النكاح بعد مراجعة البينات وتصديق الحكم استئنافًا.

الفصل السادس: دور النظام القضائي في استقرار الأسر

ساهم النظام القضائي السعودي واللوائح التنفيذية في تعزيز استقرار الأسرة، ليس فقط خلال العلاقة الزوجية، بل حتى في حالات الانفصال بين الزوجين. فقد أُقرّت تنظيمات وإجراءات قانونية تهدف إلى حماية حقوق أفراد الأسرة، وخاصة الطفل والمرأة، وضمان رعاية شؤونهما بعد الطلاق أو فسخ النكاح، بما يحقق العدالة ويحفظ الكرامة الإنسانية.

المبحث الأول: الحضانة وإسنادها للأصلح

اهتم النظام السعودي برعاية حقوق الطفل، بما في ذلك الحضانة، ووضح تعريف الحضانة في المادة الرابعة والعشرين بعد المائة بأنها:

"حفظ ورعاية من لا يستطيع الاستقلال بنفسه وفق ضوابط محددة."

فالحضانة حقٌ للمحضون، وتُقرّر بحسب مصلحته، فإذا كان الوالدان غير صالحين للحضانة، عُيّن الترتيب في حضانة الولد حسب ما قرره النظام.

ويُشترط لصحة الحضانة توافر عدة شروط، منها ما ورد في المادة الخامسة والعشرين بعد المائة، وهو أن يكون الحاضن ذا أهلية كاملة؛ فلا تصح حضانة فاقد الأهلية أو ناقصها، لأن الحضانة تصرف تُناط به المسؤولية، وتتطلب القدرة على تربية المحضون وحفظه ورعايته. فالذي لا يملك القدرة على الرعاية والحفظ، تسقط عنه الحضانة. ويُشترط أيضًا أن يكون الحاضن سليمًا من الأمراض المعدية، صونًا لمصلحة الطفل ومنعًا لما قد يسبب له ضررًا جسديًا.

وقد ورد في نظام الأحوال الشخصية أحكام تنظم الحضانة بشكل مفصل، منها أنه إذا كانت الحاضنة امرأة، فلا يجوز أن تكون متزوجة برجل أجنبي عن المحضون، وإذا كان الحاضن رجلًا، فيجب أن يكون ذا رحم للمحضون إذا كانت أنثى، وكل ذلك مراعاةً لمصلحة الطفل. (نظام الأحوال الشخصية، المادة 126، 2022).

ومع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في النظام، أوضحت اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال الشخصية أنه إذا كانت الحاضنة أمًّا للطفل، وكانت متزوجة برجل أجنبي، فلها الحق في التمسك بحضانة طفلها إذا كان عمره أقل من سنتين، مع مراعاة عدم الإضرار بمصلحة المحضون.

(اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال الشخصية، المادة 33، 2024).

ويتبين مما سبق أن نظام الأحوال الشخصية، واللوائح التنفيذية الخاصة به، قد وضعت تشريعات ملائمة تحقق الاستقرار النفسي والجسدي للطفل، وتوفر له بيئة آمنة وسليمة.

المبحث الثاني: تعويض الضرر المادي والمعنوي

تُعتبر الأضرار من أكثر مسوغات النكاح شيوعًا، وقد راعى المشرّع هذه النقطة فوضع ضمانات لحماية الحقوق، من بينها التعويض عن الضرر.

فالضرر قد يكون ماديًا أو معنويًا، وقد سبق أن بيّنا تعريف كل منهما وميّزنا بينهما، حيث إن الضرر في اللغة يُفهم على أنه الأذى أو الخسارة أو المكروه. أما الضرر المادي، فهو في اللغة ما كان محسوسًا أو ملموسًا، في حين أن المعنوي (أو كما يُقال في القانون: الأدبي) هو ما كان مجردًا غير ملموس. (معجم المعاني، د.ت).

ويستحق التعويض عن الضرر – سواء كان ماديًا أو معنويًا – متى توفرت فيه شروط معينة، من أبرزها وجود الفعل الضار. (نظام المعاملات المدنية، المادة 120، 2023).

والفعل الضار هو: كل فعل يتسبب بضرر للغير، ولا يُصنَّف الفعل على هذا النحو إلا إذا توافرت أركانه الثلاثة، وهي: الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية بينهما، كما بيّنا سابقًا. (نظام المعاملات المدنية، المادة 120، 2023).

الخطأ: هو فعل يصدر من شخص سواء كان عمدًا أو عن غير قصد، ويتسبب في إلحاق ضرر بالغير.

الضرر: هو ما يلحق الشخص من أذى أو خسارة، سواء ماديًا أو معنويًا.

العلاقة السببية: هي الصلة التي تربط بين الخطأ والضرر، أي أن الضرر وقع بسبب ذلك الخطأ. ولا تدخل ضمن ذلك الحالات التي تقع نتيجة القوة القاهرة.

فإذا توافرت هذه الأركان الثلاثة، قامت المسؤولية عن الفعل الضار.

لكن مجرد توافر المسؤولية لا يكفي لفرض التعويض، بل لا بد من إثبات الضرر، ويتم ذلك بجميع طرق الإثبات المتاحة.

فمثلًا، إذا تعرّض أحد الزوجين لضرر – سواء ماديًا في جسده أو ماله، أو معنويًا في سمعته أو صحته النفسية – فلا بد أن يثبت توافر أركان الفعل الضار.

ويكون ذلك عن طريق التقارير الطبية، سواء كانت رقمية أو ورقية، أو الرسائل النصية أو الإلكترونية، أو المكالمات المسجّلة أو مكالمات الفيديو، أو شهادة شهود عدول، أو القرائن، أو بأي وسيلة أخرى معتبرة قانونًا.

ويحق للزوجين في هذه الحالة الرجوع بالتعويض وفقًا لأحكام الفعل الضار، التي تُعد جزءًا من أحكام المسؤولية التقصيرية في نظام المعاملات المدنية.

(نظام المعاملات المدنية، المادة 120، 2023؛ نظام الإثبات، المادة 54، 2022).

الخاتمة

اعتنت المملكة العربية السعودية بحماية الأسرة السعودية من كل ما يعوق تقدمها ونماءها.

ومع الثورة التقنية التي تشهدها المملكة، أصبح النظام القضائي بحاجة إلى مواءمة متطلبات المجتمعات الحديثة، وذلك من خلال اعتماد الأنظمة التقنية في المجال القضائي، بهدف حماية حقوق المتضررين في مختلف أنواع الدعاوى، ولا سيما في قضايا الأسرة.

وقد كانت من أبرز مساهمات القضاء السعودي – بما يضمه من قضاة، وفقهاء، وخبراء تقنين، وفنيين – إصدار نظام الأحوال الشخصية بموجب مرسوم ملكي صدر عام 2022م، تلاه إصدار اللائحة التنفيذية التي بيّنت وفسّرت بعض أحكام النظام في عام 2024م.

وقد راعى المشرّع في هذا النظام حقوق كلا الزوجين وأطفالهما، ومن ذلك:

الحق في فسخ النكاح عند وقوع الضرر، أحكام الحضانة، وإسناد الحضانة إلى الأصلح، بناءً على اجتهادات فقهاء ومتخصصي القانون.

أولاً: النتائج

1. بيّنت الدراسة اهتمام الشريعة الإسلامية والأنظمة القضائية السعودية بقضايا الأسرة، ومن ذلك أحكام فسخ النكاح وضوابطه وأثره.
2. أوضحت الدراسة هدف الشريعة الإسلامية في تطبيق مقاصدها في حفظ النفس، وذلك بإعطاء الزوجين حق فسخ النكاح بسبب الضرر.
3. توصّل البحث إلى كيفية إثبات المتضرر من العلاقة الزوجية لحقه بالطرق النظامية المحددة.
4. أبرز المشرّع دور الوسائل الرقمية في إثبات الوقائع المتنازع عليها، وأن لها نفس قوة الوسائل التقليدية.
5. أظهرت الدراسة دور لجان الصلح القضائي في تسوية النزاعات بين الطرفين بما لا يخلّ بحقوقهما.
6. بيّنت الدراسة دور القضاء السعودي في محاولة مواكبة تغيّرات المجتمع، وذلك بإصداره أنظمة قضائية ولوائح تنفيذية حديثة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.
7. بيّنت الدراسة البحثية دور اللوائح التنفيذية في تفسير الأحكام النظامية التي يشوبها لبس وغموض.

ثانياً: التوصيات

1. إنشاء مراكز مجانية للتوعية القانونية، تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الأفراد بأحكام الأسرة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الأسري في المجتمع السعودي.
2. إجراء فحوصات شاملة قبل الزواج، بحيث لا تقتصر على الأمراض المعدية فقط، بل تشمل الفحوصات النفسية والعضوية لضمان السلامة النفسية والجسدية للطرفين.
3. التأكيد على توثيق الشروط في عقد النكاح من قِبل المحكمة والمأذون الشرعي، نظرًا لما تمثّله من حماية لحقوق الزوجين، ودورها في الوقاية من النزاعات المستقبلية.
4. تأهيل وتدريب الكوادر العاملة في لجان الصلح القضائي على مهارات الإصلاح الأسري، بما يحقق تسوية النزاعات بكفاءة ويراعي المصلحة الفضلى للطرفين.
5. إنشاء مراكز متخصصة للتحكيم وتسوية النزاعات الأسرية بما يتوافق مع طبيعة هذه النزاعات، بما يعزز سرعة الفصل فيها واتخاذ القرارات القضائية المناسبة.

المراجع

أولاً: المراجع الشرعية

أولاً: القران الكريم

1.القرآن الكريم. المصحف الشريف، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. المدينة المنورة.

ثانيًا: الأحاديث النبوية

1. أحمد بن حنبل. (1995). مسند الإمام أحمد بن حنبل (أحمد محمد شاكر، محقق؛ الأجزاء 1–8). دار الحديث.

2. البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، رقم الحديث: 5273. خلاصة حكم المحدث: أورده في صحيحه وقال: لا يتابع فيه عن ابن عباس. التخريج: من أفراد البخاري على مسلم. مصدر النسخة الإلكترونية: الدرر السنية.

3. عبد الله بن عمر. أخرجه مسلم في صحيح مسلم، رقم الحديث: 1493. التخريج: من أفراد مسلم على البخاري، وقصة المتلاعنين أخرجها البخاري (5312). مصدر النسخة الإلكترونية: الدرر السنية.

4. مسلم، أبو الحسين. (1955). صحيح مسلم (محمد فؤاد عبد الباقي، محقق؛ الأجزاء 1–5). مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ثالثًا: كتب التفسير

1. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (2000). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (عبد الرحمن بن معلا اللويحق، محقق؛ الطبعة الأولى، جزء واحد). مؤسسة الرسالة.

رابعًا: الكتب الفقهية

1. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (د.ت). فتح الباري بشرح البخاري (محمد فؤاد عبد الباقي، مراجع؛ محب الدين الخطيب، معد ومصحح؛ السلفية الأولى، 13 جزء + المقدمة). المكتبة السلفية، مصر.

2. ابن دقيق العيد، تقي الدين. (2025). إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (822 صفحة).

3. ابن قدامة، م. د. أ. ب. أ. ب. م. (1417 هـ / 1997 م). المغني (الطبعة الثالثة، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو). دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

4. البهوتي، منصور بن يونس. (2011). الروض المربع شرح زاد المستقنع (735 صفحة؛ حققه عبد القدوس محمد نذير). دار المؤيد - الرياض؛ مؤسسة الرسالة - بيروت.

5. الزحيلي، وهبة. (بدون تاريخ). الفقه الإسلامي وأدلته: الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها (الطبعة الرابعة المنقحة، 10 مجلدات). دمشق: دار الفكر.

6. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس. (1983). الأم (الطبعة الثانية، 1403 هـ - 1983 م؛ 8 أجزاء في 5 مجلدات). دار الفكر - بيروت.

7. الطيار، عبد الله بن محمد، المطلق، عبد الله بن محمد، والموسى، محمد بن إبراهيم. (2011–2012). الفقه الميسر (13 جزء). مدار الوطن للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

8. العربي، هشام. (2023). مدخل لدراسة المذهب الحنبلي. دار الكتب العلمية.

9. الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد المقدسي الحنبلي. (2004). دليل الطالب لنيل المطالب (أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، محقق؛ الطبعة الأولى). دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

10. الكمال بن الهمام، م. ب. ا. س. (1389 هـ / 1970 م). شرح فتح القدير على الهداية (الطبعة الأولى). شركة مكتبة ومطبعة مصفى البابي الحلبي وأولاده، مصر. نسخة مصوّرة: دار الفكر، بيروت.

11. جاد الله، سامي بن محمد بن. (2019). الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية لدى تلاميذه (الطبعة الثالثة، جزءان؛ راجعه سليمان بن عبد الله العمير وجديع بن محمد الجديع). دار عطاءات العلم، الرياض؛ دار ابن حزم، بيروت.

12. حمد الحمد، حمد بن عبد الله بن عبد العزيز. (د.ت). شرح زاد المستقنع.

13. ريان، أحمد علي طه. (2005). فقه الأسرة. الجامعة الأمريكية المفتوحة.

خامسًا: المواقع الإسلامية

1. الدرر السنية. (بدون تاريخ). المبحث الأول: الحكمة من مشروعية العدة.

2. الدرر السنية. (بدون تاريخ). المبحث الأول: تعريف اللعان.

3. الدرر السنية. (بدون تاريخ). المبحث الثاني: صيغة اللعان.

4. الدرر السنية – الموسوعة الحديثية. (بدون تاريخ). شرح الحديث رقم 5273 في موقع الدرر السنية – الموسوعة الحديثية.

5. موقع الإسلام سؤال وجواب. (14 يوليو 2019). أنواع الطلاق.

6. موقع الإسلام سؤال وجواب. (28 يوليو 2009). الفرق بين الخلع والطلاق والفسخ.

7. موقع الإسلام سؤال وجواب. (19 يونيو 2002). هل على المختلعة عدة.

ثانيًا: المراجع النظامية

أولاً: الأنظمة

1. نظام الإثبات، المرسوم الملكي رقم (م/43)، 1443هـ (2022م). وزارة العدل.

2. نظام الأحوال الشخصية، المرسوم الملكي رقم (م/73)، 1443هـ (2022م). وزارة العدل.

3. نظام المعاملات المدنية، المرسوم الملكي رقم (م/191)، 1444هـ (2023م). وزارة العدل.

ثانياً: اللوائح التنفيذية

1. الأدلة الإجرائية لنظام الإثبات، المادة 2، المرسوم الملكي رقم (م/43)، 1443هـ (2021م). وزارة العدل.

2. اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال الشخصية، 1445هـ (2024م). وزارة العدل.

ثالثًا: الأحكام القضائية

1. وزارة العدل. (1435 هـ). مجموعة الأحكام القضائية: المجلد التاسع. الرياض: مركز البحوث بوزارة العدل.

رابعًا: الكتب القضائية

1. وزارة العدل. (1446 هـ/2024م). شرح نظام الإثبات: الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/43) وتاريخ 1443/5/26هـ. الرياض: مركز البحوث بوزارة العدل.

خامسًا: الأبحاث المحكمة

1. آل سعود، ت. ب. ع. ب. ت.، & الشمري، ع. ب. ر. ب. خ. (1445 هـ / 2023 م). حجية اليمين الحاسمة وشروطها وفقًا للنظام الإثبات السعودي: دراسة تأصيلية تطبيقية. مجلة قضاء، العدد 32، مجلة علمية محكمة.

2. البطي، س. ب. أ. (1438 هـ). مسوغات طلب المرأة فسخ النكاح. مجلة العدل، العدد 78، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية.

3. السعيد، ع. ب. ع. ا. (1446 هـ / 2024 م). مسوغات طلب المرأة فسخ النكاح لمصلحتها. مجلة قضاء، العدد 36، مجلة علمية محكمة، جامعة الملك فيصل.

4. القرني، م. ب. ع. م. (2020). المسؤولية التقصيرية الناشئة عن إساءة الاستخدام الشخصي لوسائل التواصل الاجتماعي في النظام السعودي. مجلة علمية محكمة، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد.

5. سويلم، م. م. أ. (1439 هـ). الإثبات بالخبرة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي. مجلة فصلية علمية محكَّمة، العدد 83، بحث محكَّم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء.

سادسًا: المنشورات القضائية

1. وزارة العدل – مركز التدريب العدلي. (24 هـ). أحكام الصلح الشرعية والنظامية. وزارة العدل – مركز التدريب العدلي.

سابعًا: المواقع القضائية الرسمية

1. وزارة العدل السعودية. (تم الوصول إليه في 2025). منصة تراضي.

2. وزارة العدل السعودية. (تم الوصول إليه في 2025). منصة ناجز.

3. وزارة العدل السعودية. (تم الوصول إليه في 2025). وزارة العدل.

ثالثًا: المراجع الأكاديمية

أولاً: الدراسات الأكاديمية السابقة

1. أبو سرور، أ. م. أ. س. (2006). ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية: دراسة مقارنة بين القانون المدني المصري والقانون المدني الأردني (أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين).

2. الأحمدي، س. ب. ع. م. (بدون تاريخ). الخلع في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية (باحثة دكتوراه، قسم الحديث وعلومه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى).

3. الأزيرجاوي، ر. ص. (2010-2011). القرية ودورها في الإثبات في المسائل الجنائية: دراسة مقارنة في القانونين الأردني والعراقي (رسالة ماجستير، قسم العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط).

4. الجليل، ب. ب. ع. م. (2014). الطلاق في المملكة العربية السعودية: أسبابه وآثاره. حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، العدد الثالث والثلاثون. جامعة الأميرة نورة، كلية الآداب للبنات، قسم الدراسات الإسلامية، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

5. الحازمي، ع. ع. ح. (1444/2022هـ). أحكام الإثبات بالوسائل الإلكترونية: دراسة مقارنة بين النظام السعودي والفقه الإسلامي (قسم الشريعة وأصول الدين، برنامج الأنظمة، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد).

6. الحمران، ع. ر. ب. ح. م. (2022). سلطة القضاء الإداري في تقدير التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية: دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء أحكام ديوان المظالم. قسم السياسة الشرعية، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

7. الرشيدي، م. ع. أ. (2011). الشهادة كوسيلة من وسائل الإثبات: دراسة مقارنة بين أحكام الشريعة والقانون (رسالة ماجستير، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط).

8. الطويرش، إ. ب. س. (بدون تاريخ). فسخ النكاح بالعيوب المعنوية: مشروعيته، أمثلته، ضوابطه. قسم الفقه، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

9. المحيلبي، أ. ر. (2021). الآثار المترتبة على الإقرار: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنّا الأشراف – الدقهلية، العدد الثالث والعشرون، الجزء الرابع. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

10. المطلق، ن. ب. ع. م. (2022). سوء العشرة وأثره في فسخ النكاح: دراسة فقهية تطبيقية. العدد السابع والثلاثون لسنة 2022م – الجزء الأول، ٢/٣. كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

11. شرقاوي، أ. خ. أ. (2019). سلطة القاضي في تقدير البينة في ضوء المصلحة العامة: شهادة المرأة أنموذجاً – دراسة مقارنة. في المؤتمر الدولي الثالث: حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي – الجزء الرابع، كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، 21–22 أكتوبر 2019.

12. عبد الله، إ. م. م. (2008). أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية (أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين).

13. ندا، ر. م. (2024). المعاينة كوسيلة من وسائل الإثبات أمام القضاء الإداري. الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، مصر.

رابعًا: المعاجم

أولاً: المعاجم الموسوعية

1. الزبيدي، م. م. ا. (1965–1385/2001–1422هـ). تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق: جماعة من المختصين؛ 40 مجلدًا). وزارة الإرشاد والأنباء، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

ثانيًا: المعاجم الإلكترونية

1. المعاني.كوم. (بدون تاريخ). معجم المعاني.